

مشكلات النازحين وتصور لواجهتها في إطار منهجية التخطيط تحت ضغط كاختيار إستراتيجي

د. نورة بنت بشير العتيبي

أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المملكة العربية السعودية

nbalotaibi@pnu.edu.sa

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/١٠/٢ م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥/٩/١٠ م

الملخص:

كانت وما زالت مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن الإنسانية التي تسعى لتطوير أدواتها وأساليبها ومناهجها، لتتمكن من مواجهة المشكلات المترتبة على حدوث الأزمات والكوارث؛ بهدف المساعدة على استعادة التوازن في المجتمعات، مع تقديم خدمات اجتماعية تحقق رضا عملائها عنها، وكذلك الارتقاء بممارساتها، وقد تناول هذا البحث منهجية التخطيط تحت ضغط Planning methodology under pressure مع النازحين، بوصفه أحد المنهجيات الحديثة والمهمة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية؛ حيث سعت هذه الدراسة إلى تحديد المشكلات التي تواجه النازحين، والتي يمكن أن يُعامل معها بمنهجية التخطيط تحت ضغط، مع وضع تصور علمي لتطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط كاختيار إستراتيجي للتعامل مع مشكلات النازحين.

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي بالعينة القصدية وبعتماد دليل المقابلة كأداة لجمع المعلومات وبعد التحقق من صدقها تم توزيعها على عينة مؤلفة من (٤٢) مفردة من الخبراء والأكاديميين المختصين والمشار لهم في جدول رقم (١) لوضع التصور العلمي للمدخل التخطيطي، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة؛ وهو أحد المناهج الكيفية لبعض التقارير والوثائق الرسمية الصادرة من الهيئات والمنظمات المعنية بشؤون النازحين من خلال اعتمادها على أداة تحليل المحتوى.

وقد أكدت نتائج الدراسة أن أهم المشكلات الاجتماعية للنازحين تمثلت في نقص الأمن الغذائي، صعوبة الحصول على مأوى مناسب، التعرض للتحرش الجنسي، ارتفاع حالات التشرد القسري. وتمثلت أهم المشكلات الاقتصادية في نقص شديد في الموارد لإشباع متطلبات الحياة، تدني فرص الالتحاق بالعمل. وتمثلت أهم المشكلات الصحية في ارتفاع معدل الإصابة بأمراض سوء التغذية وفقر الدم، انعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية، الإتجار بالبشر واستغلال

أعضائهم. بينما تمثلت أهم المشكلات المرتبطة بالتعليم في تدني فرص الالتحاق بالتعليم، ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء، عدم مناسبة بيئة التعليم، تنازل كثير من الأسر عن تعليم أبنائها. مع الوضع في الحسبان أن هذه الدراسة تُناقش موضوعَ منهجية التخطيط تحت ضغط من جانب نظريّ بحث بوصفه موضوعاً تفتقر إليه أدبيّات الخدمة الاجتماعية، المدوّنة باللغة العربيّة، وهذه المحاولة تمنح الأخصائيين الاجتماعيين توجُّهاً لمحاولة تجريب هذه المنهجية أثناء الممارسة المهنية مع العملاء، وكذلك يمكن للباحثين أخذ الموضوع -أو أحد جزئياته- وإجراء دراسات ميدانيّة للكشف عن فاعليّة تطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط مع العملاء والمنظّمات، وهو ما يثري الموضوع نظريّاً، ويعود بالفائدة على مهنة الخدمة الاجتماعية وممارستها من ناحية عمليّة، وفي الختام قدّمت الدراسة تصوّراً كاملاً لمنهجية التخطيط تحت ضغط في التعامل مع مشكلات النازحين، ممّا يُشكّل خطوةً للأمام نحو تحديث منهجيات التدخّل في مجال الخدمة الاجتماعية. **الكلمات المفتاحية:** تحديد المشكلات، النازحين، منهجية التخطيط تحت ضغط، نظرية التدخّل المهنيّ في الأزمات.

Displaced Persons' Problems and a Vision for Tackling them within the Framework of Planning under Pressure Methodology as a Strategic Choice

Dr. Norah Basheer Alotaibi

Associate Professor of Social Work, Department of Social Work, College of Humanities and Social Sciences, Princess Nourah bint Abdulrahman University, Saudi Arabia

nbalotaibi@pnu.edu.sa.

Date of Receiving the Research: 10/9/2025 Research Acceptance Date: 2/10/2025

Abstract:

The social service profession has been and still is one of the humanitarian professions that seeks to develop its tools, methods and approaches, in order to be able to confront the problems resulting from the occurrence of crises and disasters, with the aim of helping to restore balance in societies, while providing social services that achieve the satisfaction of its clients, as well as improving its practices. This research has adopted the methodology of planning under pressure with the displaced, as one of the modern and important approaches within the social work profession. Accordingly, this study sought to identify the problems facing the displaced that can be addressed using the pressure planning methodology, along with developing a scientific vision for applying the pressure planning methodology as a strategic choice for dealing with the problems of the displaced.

To achieve the study objectives, the researcher followed the descriptive approach through a social survey with a purposive sample and by adopting the interview guide as a tool for collecting information. After verifying its validity, it was distributed to a sample consisting of (42) individuals from the experts and specialized academics referred to in Table No. (1) to develop a scientific vision for the planning approach. The case study approach was also used, as a qualitative approach, for some official reports and documents issued by bodies and organizations concerned with displaced persons' affairs, by relying on the content analysis tool.

The study results confirmed that the most significant social problems faced by the displaced were food insecurity, difficulty of obtaining adequate shelter, exposure to sexual harassment, and increased incidences of forced displacement. The most significant economic problems were a severe shortage of resources to meet basic living needs and limited employment opportunities. The most significant health problems were: the high incidence of malnutrition and anemia, absence

of access to healthcare, human trafficking, and organ harvesting. The most significant problems related to education include low enrollment opportunities, high costs of educating children, unsuitability of the learning environment, and the reluctance of many families to send their children to school.

Taking into account that this study discusses the subject of planning methodology under pressure from a purely theoretical perspective as a subject lacking in the social service literature written in the Arabic language, this attempt gives social workers a direction to try this methodology during professional practice with clients. Also, researchers can also take the topic - or one of its components - and conduct field studies to reveal the effectiveness of applying the planning under pressure methodology with clients and organizations. This will enrich the topic theoretically, and benefit the social service profession and its practice from a practical perspective. In conclusion, the study presented a complete vision of the planning under pressure methodology in dealing with the problems of displaced persons, which constitutes a step forward towards updating intervention methodologies in the field of social services.

Key words: *Identify problems. displaced persons. planning under pressure methodology. professional crisis intervention theory.*

المقدمة:

تهدف السياسات الاجتماعية المتكاملة في الدول إلى مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الديموغرافية والجغرافية والعرقية؛ بغية تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك تشهد كثير من المجتمعات -في الوقت الراهن- حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، والاضطرابات المتكررة، متمثلة في حركات الاحتجاج والنزاعات المسلحة والقتال على العقيدة وامتلاك السلطة والموارد وغيرها، وقد مثلت هذه الأمور وغيرها تهديداً لحياة الناس وأمنهم واستقرارهم، وجعلت كثيراً منهم يضطرون إلى ترك موطنهم والنزوح داخل بلدانهم، أو اللجوء إلى دول أخرى؛ سعياً للحماية الاجتماعية وتأمين المعيشة وسبل البقاء.

ووفقاً لتقرير "الاتجاهات العالمية" الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فقد ارتفع عدد النازحين قسراً داخل البلدان وعبر الحدود نتيجة للاضطهاد أو النزاع أو العنف العام بنسبة تزيد على (٥٠٪) في الفترة من عام (٢٠٠٧) حتى (٢٠٢٥)، ففي (٢٠٠٧) كان عدد الأشخاص النازحين قسراً حول العالم يُقدَّر بـ (٤٢,٧) مليون شخص، وبحلول نهاية عام (٢٠٢٥) وصل العدد إلى (١٢٢.١) مليون شخص، (المفوضية السامية، ٢٠٢٥).

كما بلغت عدد حالات الوفاة والاختفاء المسجلة عالمياً بين النازحين في عام (٢٠١٧) (٥). (١٤) حالة (منظمة الهجرة الدولية (IOM)، ٢٠١٨). وفي عام (٢٠١٨) تبين أن من بين (٦٨.٥) مليون نازح قسراً نتيجة الاضطهاد أو النزاع أو العنف، كان (٥٨٪) أو (٤٠) مليون شخص نازح داخلياً.

أما النسبة المتبقية البالغة (٤٢٪) فتضم (٤.٢٥) مليون لاجئ، و(١.٣) مليون طالب لجوء (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨). وفي يونيو من عام (٢٠٢٤)، ازداد مستوى النزوح القسري العالمي بمقدار (٣.٥) مليون شخص في الأشهر الستة الأولى من عام (٢٠٢٤)؛ حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون وضع النزوح قسراً بـ (٩, ١٢٠) مليون نازح، الغالبية العظمى منهم (٨٧٪) يعيشون في بلدان ذات دخل منخفض أو متوسط. ويعد ذلك شخصاً واحداً من بين كل (٦٧) شخصاً حول العالم، مع وجود حجم احتياجات

عالمية غير مسبوق للأفراد الذين شُرِّدوا داخل حدود بلدانهم بحثاً عن الأمن والعيش (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٤).

كما تبين أن أكثر من نصف اللاجئين (٦٨٪) منهم حول العالم في عام (٢٠١٧) جاءوا من خمسة بلدان هي: الجمهورية العربية السورية (٣.٦ مليون)، أفغانستان (٦.٢ مليون) وجنوب السودان (٤.٢ مليون)، ميانمار (٢.١ مليون)، والصومال (٩٨٦، ٤٠٠) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨).

وفيما يتعلق بحالات النزوح الداخلي في عام (٢٠١٧) التي حدثت بسبب النزاعات والعنف، كان لسوريا أكبر قدر من حالات النزوح، وقُدِّرَ العدد (٩.٢) مليون نازح، وتليها جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢.٢ مليون) والعراق (٤.١ مليون) (IDMC. 2018). أمّا عن حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث، فقد شهدت الصين أكبر قدر؛ حيث بلغ عدد المشردين في عام ٢٠١٧ (٥.٤) مليون، تليها الفلبين (٥.٢ مليون)، وكوبا (٧.١ مليون)، والولايات المتحدة (٧.١ مليون)، والهند (٣.١ مليون) (Internal displacement monitoring center، 2018).

كما حدثت حالات نزوح داخلي جديدة في (١٦) دولة، يُمثّل النازحون داخلياً في ستة من تلك الدول وهي: السودان، وميانمار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوكرانيا، وهاتي، وموزامبيق - نسبة (٩٠٪) من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار داخل بلدانهم في عام (٢٠٢٤) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٤). كما سجلت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في اليمن (٢٠٢٥) نزوح جديد وصل (١٨٣ أسرة) بما يعادل (١,٠٩٨) فرداً. (تقرير المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٥).

وإزاء هذه الأرقام التي يمكن أن تُطلق عليها أنها تُشكّل ظاهرة تُقلِقُ دول العالم، نجد أن العالم بحاجة إلى حشد الجهود واتخاذ الإجراءات اللازمة على كافة المستويات والمجالات للتعامل مع هذه الظاهرة ومواجهة الآثار والمشكلات المترتبة عليها، بل إنَّ البعض ذهب إلى ضرورة تخصيص اللاجئين والنازحين بمجال أكاديمي متخصص له أسبابه المنطقية ومتطلباته العملية وحاجات لا مجال لتجاوزها، كما يجب أن يشعر بوجودهم صانعو السياسات عندما يرسمون ويخططون لخدمات للمجتمع الذي يقيمون فيه (دفع الله، ٢٠١٦).



مشكلة الدراسة:

لقد أصبح من الضروري على الدول والحكومات والمؤسسات المعنية الاستجابة بالعمل الاجتماعي على تقديم خدمات رعاية شاملة للنازحين كفئات معرضة للعديد من المشكلات، وأن تتبنى التخطيط ك مطلب أساسي في مواجهة المشكلات المختلفة التي تُنذر بتهديد الأمن الإنساني؛ إذ أن أسلوب الاستجابة العشوائية لمعالجة المشكلات، الذي تتبعه بعض الحكومات أو المؤسسات قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة لا تُحدث الأثر المطلوب للتعامل مع المشكلات، وتضر بالصالح العام في إهدار الموارد والجهود التي تُبدل من أجل احتواء الآثار المترتبة على وقوعها. خصوصاً أن مختلف الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية تبين -خلال السنوات الأخيرة- أن العالم يشهد تحولاً جذرياً له عواقب جسيمة، تتمثل في المشكلات الاجتماعية للمهاجرين والنازحين (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤).

ويشير (Rarity)، (2011) إلى أنه يجب تحديد ودراسة المشكلات قبل أن تحدث ويصبح لها واقع وتأثير كمي على الناس، ويشير إلى أن نماذج التخطيط الحالية لمواجهة المشكلات ليست جيدة، وأنها تحتاج إلى إعادة نظر في كثير من جوانبها، وفي مواجهة مشكلات النازحين يجب أن يقوم التخطيط على التنبؤ بمتغيرات المستقبل، وما قد يحدث من آثار، وهذا يتطلب -بطبيعة الحال- جمع كم هائل من البيانات والمعلومات المحلية والإقليمية والدولية عن أعدادهم، وخصائصهم والمشكلات التي يتعرضون لها، يتبعها جهود عقلية لتحليلها وتحديد الآثار المتوقعة حدوثها مستقبلاً، وتشكل خطراً على هذه الفئات أو الدول الموجودين فيها، أو نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ أي أن التخطيط يُعدّ تخطيطاً وقائياً لحد كبير، ويتضمن عدداً من القرارات والخطوات المعدة سلفاً، وللقيام بهذا النوع من التخطيط يتطلب تبني مداخل حديثة غير تقليدية تتوافق مع طبيعة الموقف التخطيطي المعقد؛ للوصول إلى عدد من السيناريوهات التي يمكن اتباعها عند حدوث ما تم توقعه من أخطار أو مشكلات (الصواف، ٢٠١٦).

وستظل مواجهة المشكلات القضية الأساسية للرعاية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، وستطلب مواجهتها تكامل أدوار صانعي السياسة الاجتماعية والمخططين ومقدمي الرعاية الاجتماعية؛ وذلك لعلاقتها بالسياسات والقرارات والممارسات والقيم -مجتمعة-، كما أنها تقع في منطقة اهتمام الخدمة الاجتماعية (Kemshall)، (2010). وفي ضوء ذلك تنامي دور سياسة الرعاية الاجتماعية المتمثلة بإنشاء أنظمة حماية نوعية، وتطوير فكرة التضامن الاجتماعي المتكامل والفعال بين مختلف شرائح المجتمع، أصبحت مسؤولية الحماية الاجتماعية للسكان من

المخاطر والمشكلات من صلب صلاحيات السلطات العامة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء (هريدي، ٢٠٢٢).

وفي إطار ذلك تهتم الخدمة الاجتماعية الدولية بقضايا المهاجرين، الفقراء، كما تركز على معالجة قضايا الرفاه الاجتماعي في سياق الإطار البيئي، والإطار الشامل الذي يستخدمه الممارسون أثناء تدخلاتهم لتلبية احتياجات الرعاية الاجتماعية للفرد والأسرة والجماعة والمنظمة والمجتمع Ambrosino & all (2016)، كما يعبر عدد متزايد من الأخصائيين الاجتماعيين عن اهتمام عميق وقلق بالغ بالأوضاع العالمية التي تؤثر سلباً على استقرار وأمن الملايين من الناس حول العالم، والتي تتمثل في حالات الفقر العالمي، والصراع واسع النطاق، والعدد المتزايد من الأشخاص المشردين والنازحين، والفئات الضعيفة والمهمشة، كما يشارك الأخصائيون الاجتماعيون - بشكل متزايد - الممارسين لكثير من المهن الأخرى في معالجة هذه القضايا على المستويات المحلية والوطنية والدولية (Cox & Pawar)، (2013).

وعن دور الخدمة الاجتماعية في تقييم المواقع الحرجة للنازحين باستخدام كشف الاحتياجات الحالية كأداة للتقييم، توصل Elizabeth & Jeannie (2006) إلى أن تقييم المواقع الحرجة في دائرة المراقبة الوطنية في إنجلترا يواجه تحديات كثيرة، أدلى بها الممارسون، تتعلق بالقاعدة المعرفية للتقييم، والتحفيز، والتمييز بين المشكلات، وأكّداً على ضرورة تعزيز منهج يستكشف ويُقيّم عوامل الحماية اللازمة لطبيعة الموقف الإشكالي.

وأكدت نتائج دراسة (محمد، ٢٠٢٤) ودراسة Bergkamp (2016) على أن النازحين يواجهون الكثير من المشكلات؛ منها تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وعدم وجود مسكن مناسب، وعدم قدرتهم على سداد قيمة الإيجار، ناهيك عن مشكلات الفقر وسوء التغذية، وافتقاد الرعاية الصحية، والبطالة، والتشرد، والمعاناة في الحصول على فرص التعليم والتثقيف وغيرها.

وقد أكد Brown (2010) أن مواجهة مشكلات النازحين تتطلب عملاً مهنيًا يقوم على أساس من الابتكار والإبداع؛ بهدف تحسين الخدمات العامة، وقد يحتاج ذلك إلى دراسات علمية تهدف إلى وضع نماذج جديدة للممارسة تغطي مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية. كما أوصت دراسة (الكردي، ٢٠١٤) بأن برامج الحماية الاجتماعية في الدول يجب أن تسعى للحد من الفقر والضعف، وتقلل من تعرض الناس للمشكلات، وتعزز قدراتهم على إدارة جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت دراسة (الديب، ٢٠١٥) على أن تعرّض المجتمعات للتوترات يُحدث نوعاً من الحرمان أو الاستبعاد الاجتماعيّ لكثير من أفراد المجتمع، ويُسبّب عدم التكامل بين أجزائه، وخاصةً في الجانب الوظيفي، وقد يتجسد الأثر البالغ لذلك من خلال انخفاض قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراد المجتمع. وفي ظل تنوّع وتنامي التهديدات والنزاعات نجد أن مستقبل الأفراد الشخصي لم يُعدّ مستقرّاً وثابتاً؛ لذلك فإن القرارات مهما كان نوعها أو اتجاهها أصبحت تنطوي الآن على واحد أو أكثر من عناصر الخطر بالنسبة للأفراد (يسين، ٢٠١٦).

وأشارت دراسة (Abisheva & Assylbekova، 2016) إلى أن مواجهة المشكلات الحرجة هي مقاربة تشير إلى الجهود المبذولة لحماية العملاء (لا سيما الأشخاص الذين هم في حالة ضعف). كما أنّها عملية ديناميّة متطورة تتطلب تطوير واستخدام مهارات مختلفة للتعامل معها، ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الفنيّة، واستخدام نموذج لاتخاذ القرارات قائم على التفكير النقدي. كما أوصت دراسة (Roeser & Pesch، 2016) بضرورة إيجاد أساليب جديدة لاتخاذ القرارات وتطوير منهجية التخطيط لمواجهة المشكلات بشكل تشاركيّ، كما أكدت على تطوير مداخل بديلة للمواجهة تُركّز على تقديم منهج إجرائيّ لوضع السياسات واتخاذ القرارات في الظروف غير العادية لمواقف الأزمات والطوارئ، كما يجب أن يشارك الأخصائيون الاجتماعيون، وتؤخذ وجهة نظرهم بعين الاعتبار في عملية صنع القرار التخطيطي، وفي الغالب يكون صانع القرار في لجان مواجهة الطوارئ هم الأخصائيين الاجتماعيين (Hatton، 2016).

ومن خلال العرض السابق للأدبيات المرتبطة بمتغيرات الدراسة الحالية نجد أنّها ركزت اهتمامها حول النقاط الآتية:

- أن الإحصاءات الواردة عن أعداد النازحين حول العالم يمكن أن تُمثّل ظاهرة تُقلق دول العالم.
- أن تعرّض المجتمعات للتوتر والصراعات يُحدث نوعاً من الحرمان أو الاستبعاد الاجتماعيّ لكثير من أفراد المجتمع، ويُحدث عدم التكامل بين أجزائه.
- أن العجز عن مواجهة المشكلات بالشكل الملائم يؤديّ إلى الأزمات وإلى ضياع الفرص، وأن إدراك المشكلات والاستعداد لها يمكن أن يكون له مردوده الوافر.
- أن النازحين يواجهون الكثير من المشكلات وخصوصاً تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

- ضرورة اهتمام الدول والحكومات والمؤسسات المعنية بتقديم خدمات رعاية اجتماعية للفئات المعرضة للنزوح، وأن تبني التخطيط كمطلب أساسي مهم في مواجهة المشكلات المختلفة التي تُنذر بتهديد الأمن الإنساني.
 - في مواجهة مشكلات النازحين يجب أن يقوم التخطيط على التنبؤ بمتغيرات المستقبل وما قد يحدث من آثار.
 - ضرورة الاهتمام بالتخطيط المُسبق للمشكلات التي قد تنشأ عن الصراعات والنزوح.
 - أن نماذج التخطيط التقليدية لمواجهة مشكلات النازحين ليست جيدة، وأنها تحتاج بشكل أساسي إلى إعادة النظر في كثير من جوانبها.
 - ضرورة تبني مداخل حديثة غير تقليدية تتوافق مع طبيعة الموقف التخطيطي للوصول إلى عدد من السيناريوهات التي يمكن اتباعها لمواجهة المواقف الحرجة والمعقدة.
 - أن مواجهة مشكلات اللاجئين تتطلب عملاً مهنيًا يقوم على أساس من الابتكار والإبداع بهدف تحسين الخدمات العامة، وقد يحتاج ذلك إلى دراسات علمية تهدف إلى وضع نماذج جديدة للممارسة تغطي مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية.
- ولذا فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد في مناقشة أهمية التخطيط تحت ضغط كأحد المنهجيات المهنية الفعالة الذي يمكن تطبيقه ضمن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بهدف رفع مستوى كفاءة وجودة تقديم الخدمات المقدمة للعملاء والارتقاء بها، والعمل على تمكينهم بما يساعد على قيامهم بأدوارهم المنوطة بهم.
- وانطلاقاً من هذا الطرح، ينصبُّ اهتمام هذه الدراسة في المعالجة البحثية لقضيتين رئيسيتين: الأولى: تتعلق بوصف وتحليل المشكلات التي يتعرض لها النازحون حول العالم، والثانية: تتمثل في محاولة وضع تصور تخطيطي قائم على مدخل الاختيار الإستراتيجي للتخطيط تحت الضغط يمكن أن يساعد المخططين في التدخل لمواجهة مشكلات النازحين حول العالم.

تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلين التاليين:

١. ما أنماط المشكلات التي تواجه النازحين؟
٢. ما التصور العلمي لتطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط كاختيار إستراتيجي للتعامل مع مشكلات النازحين؟



أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التوصل لتحقيق الهدفين التاليين:

١. تحديد أنماط المشكلات التي تواجه النازحين.
٢. وضع تصور علمي لتطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط كاختيار إستراتيجي للتعامل مع مشكلات النازحين.

أهمية الدراسة (النظرية والتطبيقية):

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من النقاط الآتية:

- تُضيف هذه الدراسة للباحثين والمنظرين والممارسين أساساً نظرياً يساعدهم في كيفية توظيف منهجية التخطيط تحت ضغط في الخدمة الاجتماعية، وتزويدهم بحصيلة معرفية في هذا المجال.
- تتأكد الأهمية العلمية لهذه الدراسة في قلة الدراسات والبحوث العلمية والأطر النظرية في موضوع منهجية التخطيط تحت ضغط وتطبيقها في الخدمات الاجتماعية، التي لم تلقَ الاهتمام الكافي على مستوى الدراسات والبحوث العربية، وكذلك الكتابات في مجال النازحين، على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به على مستوى البحوث والدراسات الأجنبية، فالدراسة تُعدّ إسهاماً في إثراء المعرفة في مهنة الخدمة الاجتماعية، وفي مجال الممارسة تحديداً، ومما ستتضمنه من نتائج وتوصيات.
- تعمل هذه الدراسة على تسليط الضوء لإبراز أهمية تطبيق التخطيط تحت ضغط، ومدى مناسبة ممارستها كاختيار إستراتيجي مع الحالات الطارئة.
- تُزوّد الدراسة الأخصائيين الاجتماعيين بآليات وإستراتيجيات عملية لتوظيف منهجية التخطيط تحت ضغط مع النازحين.
- تُسهم الدراسة في تطوير الأداء المهني داخل المؤسسات الاجتماعية؛ من خلال تحسين مهارات الأخصائيين في التعامل مع النازحين بطرق وأساليب أكثر عمقاً.
- تُعدّ هذه الدراسة - في حدود علم الباحثة - من المبادرات الأولى في مجال النازحين؛ ومن ثمّ ستكون - بإذن الله تعالى - إضافة علمية لمهنة الخدمة الاجتماعية بشكل عام، والتخطيط الاجتماعي بشكل خاص.



مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

المشكلات: (Problems)

تعرف المشكلة بأنها مسألة يمكن أن تسبب للفرد القلق، وفقدان الثقة بالنفس، وإحداث صعوبة في حياته، يعجز بمقتضاها عن التكيف مع المتغيرات التي تواجهه (توفيق، ٢٠٠٨، ١٧). وتتطلب مجموعة من الاجراءات لغرض وضع حلول مناسبة لها قائمة على أسس علمية ومنطقية وتكون مقبولة اجتماعياً. (تركي، ٢٣، ٢٠١٥). ويميل الأخصائيون الاجتماعيون إلى تعريف المشكلات على أنها "احتياجات غير المشبعة"، حيث لا يتم فيها تقديم الخدمات المناسبة في الوقت المناسب، ويركز التخطيط الاجتماعي على إعادة توزيع الخدمات المختلفة بشكل يجب الوقاية من الوقوع في مشكلات وتقييم الاحتياجات الملحة (Bari)، (2007)، وتحاول الحكومات بشكل متزايد تطوير أنظمة متطورة وتقنيات ومداخل علمية جديدة لإشباع الاحتياجات وإعادة توزيع الموارد (Webb)، (2014).

وتعرف المشكلة في هذه الدراسة بأنه: هي المشكلات التي يمكن أن تواجهه النازحين وتشمل: المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية.

النازحون: (IDPs)

جاء في (معجم المعاني الجامع) أن كلمة نازح: (اسم) من نَزَحَ، بَلَدٌ نَازِحٌ أي بَعِيدٌ، نَازِحٌ عَنْ بِلَادِهِ أي بَعِيدٌ عَنْهَا، مُبْعَدٌ عَنْهَا. ووفقاً لمنظمة الهجرة الدولية للهجرة فإن الهجرة القسرية (النزوح) هي حركة هجرة، على الرغم من أن المحركات يمكن أن تكون متنوعة، تنطوي على القوة، أو الإكراه، ولَوْحِظَ أَنَّهُ على الرغم من أَنَّهُ ليس مفهوماً قانونياً دولياً، فقد استخدم هذا المصطلح لوصف تحركات اللاجئين والمشرّدين (بما في ذلك النازحون بسبب الكوارث أو مشاريع التنمية)، وفي بعض الحالات ضحايا الاتجار (International Organisation of Migration)، (2018).

ويعرّف المشرّدون داخلياً بأنهم أشخاص أو مجموعات أشخاص أُجبرُوا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، نتيجةً أو لتجنّب آثار النزاع المسلّح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو من صُنع الإنسان، والذين لم يعبرُوا حدود دولة معترف بها دولياً (منظمة الهجرة الدولية، ٢٠١٨).

وهناك مَنْ أشار إلى تصنيف مصطلحيّ "لاجئ" و"نازح"، واعتقد أنهما ينطويان على أجندة سياسية؛ وذلك لأنّها مصطلحات أنتجت في سياقات تاريخية وسياسية، كما أَنَّهُ يعتقد أن

مصطلح نازح ذو بُعد وصفي وتقييمي، وهي إشكالية حتى بالنسبة للمنظمات الدولية المعنية بظاهرة الهجرة؛ حيث تعاني من إشكالية في التمييز بين أنماط أو أصناف الهجرة المختلفة، مع ملاحظة أنه في الفترة الأخيرة تنامي النظر إلى النزوح واللجوء بأنهما وجهان لظاهرة واحدة، بمعنى أن يتم التعاطي والتفاعل الدولي مع ظاهرة النزوح من منظور فكري وأسلوب بحثي واحد، سواء على مستوى الأدوات أو الفعل الدولي على تباين المقارنة هنا، المهم في المسألة هو إسقاط فلسفة وقوانين ونظم التفاعل الدولي مع ظاهرة اللاجئين على ظاهرة النزوح، والتي هي في الأصل ذات طبيعة داخلية وليست دولية (Adelman)، (2013). ووفقاً لمفوضية السامية لشؤون اللاجئين يركز مفهوم النازحين داخلياً على عنصرين أساسيين: أولاً: لأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم، وهو ما يميزهم عن الأشخاص الذين يتنقلون طوعية لأسباب اقتصادية أو غيرها، ثانياً: الذين يظلون داخل حدود دولهم؛ مما يميزهم عن اللاجئين. وتبني الباحثة في هذه الدراسة تعريف المفوضية السابق للنازحين بأنه: كل شخص أو مجموعة أشخاص أُجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو أوطانهم، نتيجة أو لتجنب آثار النزاع المسلح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية.

التخطيط تحت ضغط: (Planning under pressure)

يدل المعنى اللغوي لمصطلح التخطيط على أن تخطيط: (اسم)، وفعله خَطَطَ؛ ويعني وضع الأهداف المطلوب تحقيقها ورسم سياسة تنفيذها في ضوء الإمكانيات المتاحة وفق برنامج زمني، أما (تحت ضغط) فتعني تحت تأثير ضغط خارجي (المعجم الوسيط).

ويذكر (Friend & Hickling)، (2011) أن التخطيط تحت ضغط يشير إلى حالة يقع فيها المخططون تحت مجموعة من عوامل، التوتر، الصراع الزائد، والتعقيد للموقف التخطيطي overload، conflict، complexity تؤثر على ترتيباتهم لاتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات للتعامل مع الموقف. ويركز التخطيط في الخدمة الاجتماعية الاحترافية للاستجابة للضغوط التي تهدد المجتمعات، وتُشكل مصدر قلق لهم، ولتقديم الخدمات بشكل احترافي والوفاء بالاحتياجات الاجتماعية التي قد تُعرض الأفراد للضرر (Seden)، (2016).

ويعرّف فريند وهيكلينج (٢٠١١) أيضاً أن التخطيط تحت ضغط كعملية اختيار استراتيجي تعني ضمناً أنه يمكن اعتبار التخطيط نشاطاً أكثر شمولاً مما يدركه أحياناً أولئك الذين يعتبرونه وظيفة متخصصة مرتبطة لتعداد أنواع معينة من الخطط في الوقت نفسه، فإنه

يُسهم في تطوير الناس من قدراتهم على التفكير والتصرف بشكل إبداعي في التعامل مع المشكلات التي تواجههم في الممارسة العملية.

وقد أصبح يُحكم على نجاح الممارسة في الخدمة الاجتماعية بقدرتها على العمل مع الفئات الضعيفة من السكان في ظل ظروف عدم اليقين والتعقيد (الحرج)، وتتمثل هذه الظروف في تكون فرص للمواقف شديدة الخطورة أو المخاطرة مع توفر عامل المفاجأة، وندرة البيانات والإمكانات لمواجهة هذه المواقف، وهنا تظهر مدى قدرة ممارسي الخدمة الاجتماعية على تطوير مداخل ونظم علمية أكثر شمولية للتعامل مع هذه المواقف (Webb)، (2014).

وتُعرف الباحثة التخطيط تحت ضغط بأنه: منهجية علمية مبنية على مجموعة من الخطوات والأدوار والإستراتيجيات، يُطبّقها المخططون الاجتماعيون أثناء التعامل في المواقف، أو عوامل الضغط غير العادية، التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمواقف الصعبة التي يواجهونها أثناء مساعدة النازحين في حل مشكلاتهم.

الخيار الإستراتيجي: (Strategic choice)

يُعرف فريند وهيكلينج (Friend & Hickling)، (5: 2011) الخيار الإستراتيجي على أنه نشاط ينطوي على اتخاذ أي قرارات في ضوء ارتباطها بقرارات أخرى، سواء أكانت على مستوى سياسات أوسع أم على مستوى عمل أكثر تحديداً؛ وسواء أكانت أكثر إلحاحاً أم أطول أجلاً في آفاقها الزمنية؛ وبغض النظر عن قد يكون مسؤولاً عنها، ولا يُشير مفهوم الخيار الإستراتيجي هذا إلا إلى الاستعداد للبحث عن أنماط ترابط بين القرارات بطريقة انتقائية وحكيمة - ولا يهدف إلى نقل الفكرة الأكثر مثالية القائلة بأنه ينبغي اعتبار كل شيء مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بكل شيء آخر. ويعني أيضاً (Friend & Hickling، 3: 2011) أن وجهة نظر التخطيط كخيار إستراتيجي هي وجهة نظر يمكن تطبيقها ليس فقط على عملية صنع القرار في البيئات التنظيمية الرسمية، ولكن أيضاً على الخيارات وعدم اليقين الذي يواجهها الناس في حياتهم الشخصية والأسرية والمجتمعية.

بعبارة أخرى: إنها وجهة نظر في التخطيط ترى أن ترتيبات المنظمة لوضع الخطط واتخاذ القرارات اليومية تميل إلى الاندماج في عملية أقل وضوحاً، يسهل من خلالها تحقيق التقدم، وهي عملية اختيار إستراتيجي للتعامل مع المشكلات الصعبة، وسط كل الحقائق المعقدة - أو تصورات الواقع - وحالة عدم اليقين المرتبطة بالموقف الإشكالي.

ويُعرّف الخيار الإستراتيجي في هذه الدراسة بأنه: نشاط عقلائي، يرتبط بميل المخطّط نحو اتخاذ قرارات مترابطة لا تُبنى بشكل كامل على منهجية التخطيط التقليدية، بقدر ما تكون هذه القرارات مبنية على اختيار إستراتيجي يعتبره المخطّط خياراً أمثل للتعامل مع المشكلات الطارئة والمعقدة التي يواجهها النازحون في حياتهم الشخصية والأسرية والمجتمعية.

الإطار النظري للدراسة:

فلسفة التخطيط تحت ضغط كعملية اختيار إستراتيجي:

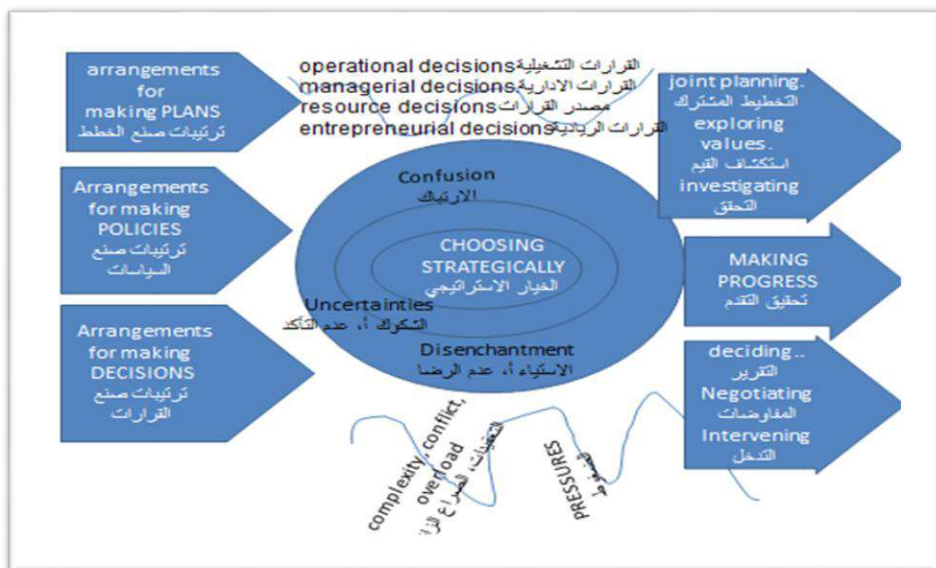
يُنظر إلى التخطيط على أنّه نشاط فعّال؛ إذ يُدرك المخططون أنهم في مجتمع متنوع، يعتبرون التخطيط نشاطاً سياسياً، يمكنه تلبية احتياجات ورغبات الجميع إلى الحد الذي تطوي عليه عملية المشاركة والتمكين والابتكار على أساس الاختلافات والقواسم المشتركة داخل المجتمع، وفي حال عدم توفّر الظروف العادية المهيأة للتخطيط، يجب الإقرار بأن التخطيط الذي يتم القيام به في ظل الظروف غير العادية هو تخطيط يتم تحت ضغط هذه الظروف، ويجب التنبيه إلى أنه خيار إستراتيجي ومسار حرج للتعامل مع المشكلات والقضايا المترتبة على الظروف غير العادية التي نشأت (Chatterjee & all)، (2014).

ويهتم التخطيط تحت ضغط، بالعمل في الظروف غير العادية لوضع خطة تدخل لدعم ومساندة الأفراد والأسر والمجتمعات لمواجهة أيّ تهديدات أو مشكلات، أيّاً كان مصدرها، للحفاظ على مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم؛ لذا فإنّه يتجاوز مفهوم الرعاية الاجتماعية. وهذا المفهوم يتقاطع ويتداخل مع السياسة الاجتماعية، ويستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والمستبعدة ودمجهم في المجتمع (هريدي، ٢٠٢٢).

وقد قدّم (Galpin & Hughes)، (2011) محاولة بحثية لتطوير إطار بسيط مصمّم لدعم الممارسين في تيسير اتخاذ القرارات الفعّالة بين المؤسسات المختلفة التي تعمل بالتخطيط، وأكدّا على أن هناك حاجة إلى أن تكون هناك ممارسة فعّالة في اتخاذ القرارات في المؤسسات المختلفة التي قد تعمل في ظروف حرجية، ويُعدّ ذلك أمر ضرورياً لتوفير الرعاية الاجتماعية، وحدّداً نموذج عمل من خمس مراحل أساسية باعتبارها حاسمة في اتخاذ القرار؛ هي: إنشاء السياق، وتنظيم القضية، وتوليد البدائل، وتقييم البدائل، واختيار الخيار الأفضل.

وقد وُضع (Friend & Hickling)، (2011) شكلاً توضيحياً يلخص عملية التخطيط الحرج وقد قامت الباحثة بإجراء تصرّف عليه؛ وهو كالآتي:

رسم توضيحي (١) يوضح عملية التخطيط تحت ضغط



ويشير هذا التصوُّر إلى الحالة التي تمر بها عملية التخطيط تحت ضغط؛ حيث تتم في ظل الظروف غير العادية، التي تتمثل في توافر الصراعات بين إشباع الحاجات وندرة الموارد والإمكانات، والتعقيدات المرتبطة بظروف الموقف التخطيطي من عدم توفر البيانات عن الفئات المستهدفة بوضع الخطة وقدرة الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم، وكذلك الضغوط المتوقعة من طالبي الخدمة وزيادة أعدادهم. كما تتعلق الضغوط بترتيبات صنع القرار التخطيطي ومدى مناسبتها للسياسات المطروحة والقيم، وقدرته على التوفيق بين سياسة الأجهزة والمنظمات وحاجات ورغبات المستفيدين. ويؤكد (Friend & Hickling, 2011. P9) أن فلسفة التخطيط كعملية اختيار إستراتيجي؛ قائمة على حالة عدم اليقين المرتبطة بالموقف الإشكالي، حيث تنقسم حالة عدم اليقين إلى:

- عدم اليقين بشأن بيئة العمل.
- عدم اليقين بشأن القيم التوجيهية.
- عدم اليقين بشأن القرارات ذات الصلة.

وفي وجهة النظر المتطورة حول التخطيط كعملية اختيار إستراتيجي، من المفيد أن نرى أن عملية التخطيط شمولية، تتحول - باستمرار - إلى أنماط مختلفة ومتكاملة من أنشطة صنع القرار، ويكون اتخاذ القرارات بطريقة متسلسلة؛ حيث تكون طبيعة مدخلات المشكلة ومخرجات القرار

المتوقعة محدّدة جيّداً، ويُمكن رؤية هذه الحركة من منظور وضعين مُتكاملين فقط: الأول يُعنى بتصميم مسارات العمل المُمكنة، والآخر بمقارنتها في ضوء رؤية مُعينة لما قد تكون عليه عواقبها.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول: إن التخطيط تحت ضغط هو منهجية علمية موجهة للتعامل مع المشكلات والمخاطر والظروف الطارئة غير العادية، تتطلّب اعتماد هذه المنهجية خياراً إستراتيجياً لوضع بدائل للتعامل مع المشكلات الآتية، والتقليل من آثارها المتوقعة، وتعتمد هذه المنهجية مجموعة من المراحل والإستراتيجيات والأدوار والمهام التي يقوم بها المخططون.

ومن المهم التأكيد على أن مفهوم الاختيار الإستراتيجي المطروح هنا يتعلّق أساساً باختيار منهجية التخطيط تحت ضغط من بين منهجيات التخطيط الأخرى للتعامل مع طبيعة الموقف الإشكالي المربك، وليس على تطبيق التخطيط كمستوى إستراتيجي؛ ففكرة الاختيار على المستوى الإستراتيجي تنطوي على نظرة مُسبقة لتسلسل هرمي لمستويات الأهمية في عملية صنع القرار؛ بينما يتمحور مفهوم الاختيار الإستراتيجي الذي سيتم تطويره هنا حول ارتباط قرار بآخر، أكثر من تركيزه على مستوى الأهمية الذي يُعطى لأحدى القرارات مقارنة بالقرارات الأخرى. مستوياتها؛ وبالتالي فهي توجه منظم لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر المتنوعة التي تواجهها المؤسسات.

تجارب الدول في مجال مواجهة مشكلات النازحين:

التجارب الأجنبية:

أُجريت دراسات حديثة في معالجة مشكلات النازحين بطريقة منهجية؛ منها دراسة (Yamen)، (2024) تناولت تجربة أمانة عمّان الكبرى في التعامل مع النازحين السوريين، استهدفت الدراسة: معرفة الأطر والآليات التي تستجيب من خلالها أمانة عمّان الكبرى للنزوح المطوّل في مدينة عمّان، وكيف استخدمت أمانة عمّان الكبرى منهجية التخطيط التكتيكي في الاستجابة للنزوح المطوّل وتعزيز الاندماج الفعّال للاجئين، استخدمت الدراسة منهج دراسة حالة، وقد طبقت على عينة تكونت من (٣٠) من المسؤولين في إدارة التخطيط والتنفيذ في أمانة عمّان الكبرى من خلال اعتمادها على مقابلات شبه مقنّنة، و توصّلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود نقص في البيانات والمعلومات، وغياب إستراتيجيات تبادل المعلومات التي تُشكّل عبئة أمام بناء أي خطة عمل متكاملة للتعامل مع مشكلات النازحين، أوصت الدراسة بأهمية العمل

على التخطيط الإستراتيجي الاستباقي، وإشراك اللاجئين في المشاريع وبرامج التنمية وبناء القدرات، ودعم تكافؤ الفرص، وتبني خطة عمل، بما يتماشى مع الإستراتيجيات والأطر الوطنية.

أجرى كلٌّ من دراسة Anastasia،(Temitope and Willy، 2023) هدفت مراجعة التجربة الأسترالية في تقييم ما إذا كانت سياسات إدارة الكوارث والطوارئ الأسترالية توفر آليات فعالة لإدارة أزمات النزوح، اعتمدت الدراسة على المراجعة المكتبية لوثائق السياسات، وقامت الدراسة بتقييم (١٨) إطاراً لإدارة الكوارث على المستوى الوطني لتحديد ما إذا كانت أفضل ممارسات حوكمة النزوح تنعكس في وثائق السياسات، وأظهرت نتائج الدراسة أن أستراليا لم تمارس المسؤولية الوطنية تجاه النازحين بشكل مناسب، وأنه يجب أن تكون أطر السياسات الحالية مجهزة لمعالجة متطلّبات النازحين بشكل شامل ومباشر، مع تطوير إستراتيجيات وحلول مستهدفة للنازحين تحمي حقوقهم، وتُلبي احتياجاتهم من خلال التركيز على منهجية التخطيط الاستباقي للأزمات للاستجابة للنزوح والتعافي.

في حين هدفت دراسة Balakrishnan،(2022) : إلى تقييم أثر التخطيط والسياسات على مفاضلات المخاطر، وكيف يمكن للمخططين التعامل مع مفاضلات المخاطر وتحسين فعالية الخطط والسياسات للحد من أخطار النزوح الناجم عن الكوارث لعينة تكونت من (٥٣) حالة إعادة توطين، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وأجرت تحليلاً موضوعياً للمقابلات شبه المقتنة، مع تحليل السياسات والخطط، وتوصّلت الدراسة إلى صعوبة إيجاد منهجية لمعالجة النزوح الناجم عن الكوارث، وأنهم بحاجة إلى مناهج ومنهجيات وأدوات لمعالجة هذه المشكلة قبل الكوارث وبعدها، وأوصت الدراسة أنه يجب على المخططين وصانعي السياسات العاملين في مجال الحد من أخطار الكوارث وخاصة أولئك الذين يتعرضون للنزوح في المجتمعات، ووضع خطط تضمن للأسر الرفاهية.

أمّا دراسة كلٌّ من Iryna،(Viktoriia and Yaroslava، Dimitrina، Olena، 2021) فقد استهدفت مراجعة تجربة أوكرانيا في تطبيق إستراتيجية الاستجابة في العمل الاجتماعي مع الأسر والمجتمعات النازحة داخلياً في ظل ظروف الوضع الاجتماعي والسياسي الصعب الذي تشكّل في منطقة شرق لوغاتسك Lugatsk، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٨٠) نازحاً داخلياً وتوصّلت الدراسة إلى نتائج؛ أهمها: استخدام إستراتيجية الاستجابة في العمل الاجتماعي مع الأسر والمجتمعات النازحة داخلياً يسهم في

تجديد قدرتها على البقاء والوصول إلى الموارد، ودمج الأسر النازحة في المجتمعات المضيفة من خلال منهجية علمية تتضمن: تقدير المشكلة، والاحتياجات، وتعبئة الموارد، وتنسيق الإجراءات، والرصد الدائم للوضع لتحقيق هدف التنمية المستدامة.

التجارب العربية:

أُجريت خلال السنوات العشر الماضية بعض الدراسات التي تناولت مواجهة الأزمات والكوارث التي أصبحت -في الغالب- تأخذ بُعداً إستراتيجياً يوفر ضمانات ضد المخاطر، وخاصة التي تواجه النازحين، بوصفها إحدى أخطار الكوارث البيئية، فقد هدفت دراسة (أبو المجد، ٢٠٢٥) إلى: تقصي العوامل المؤثرة في دعم سياسات تخطيط خدمات الرعاية المقدمة للاجئين السودانيين في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في تخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية، وقد طبقت على عينة مكونة من (٥٠) مبحوثاً من النازحين، وعلى مدراء ومسؤولي خدمات الرعاية الاجتماعية في عدد (٥) مؤسسات، وقد أظهرت النتائج أهمية التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية من خلال المؤسسات العاملة في رعاية اللاجئين. وأوصت الدراسة بتحسين سياسات الدولة تجاه اللاجئين السودانيين، من خلال خططها الاستراتيجية.

كما أجرى (حنونة، ٢٠٢٥) دراسة هدفت إلى: التعرف على إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسراً، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الفردية لعدد (٦٠) من عينة عشوائية من النازحين في شمال قطاع غزة، لمعرفة ودراسة المشكلات الاجتماعية التي تواجههم في مركز الإيواء والنزوح في شمال قطاع غزة، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع إستراتيجيات التدخل المهني لتحقيق رعاية النازحين من قبل المؤسسات المختصة، والعمل على تبني سياسات تخطيطية وفق مسارات منهجية مدروسة، لحل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية لتمكين الأسر النازحة من القيام بوظائفها الاجتماعية.

أما دراسة (عبدالنواب، ٢٠٢٣) فقد هدفت إلى: التعرف على دور الدراسات المستقبلية في مجال التخطيط الإستراتيجي في الحد من الأزمات، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم التي تتعلق بعملية التخطيط الإستراتيجي للحد من حدوث الأزمات في المستقبل، وأظهرت نتائج الدراسة فاعلية الدراسات المستقبلية في عملية التخطيط والحد من الأزمات في وضع أسس ومعايير وأساليب دقيقة من خلال دراسة وتحليل الواقع للوصول لاستشراف الحلول المناسبة، ووضع السيناريوهات المختلفة للتعامل مع المشكلات كأحد السبل للحد من

حدوث الأزمات، كما يتطلب من المسؤولين استخدام أساليب سريعة ومبتكرة لتخطي هذه الأزمات، والحد من أضرارها؛ وبالتالي فإن الكوارث والأزمات تحتاج إلى تغييرات سريعة لإعادة التوازن.

كما أجرى (الملكي وآخرون، ٢٠٢٠) دراسة هدفت إلى: الكشف عن حجم النزوح القسري في اليمن والاحتياجات والمعالجات الممكنة، وقد تكونت عينة الدراسة من (١١٦) نازحاً، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمعالجات الممكنة التي تساعد في حل بعض المشاكل المتعلقة بالنازحين منها: إعداد نظام لجمع البيانات والمعلومات عن النازحين وتنظيمها ومراقبتها وتحديثها بشكل مستمر، واستخدام وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي في التعرف على حركة النازحين ومناطق تحركهم والجهة التي نزحوا إليها، ومعرفة احتياجاتهم والتواصل المستمر معهم، وإنشاء هيئة وطنية لتقديم التعويضات للنازحين الذين فقدوا مساكنهم وممتلكاتهم، وتطوير وتجويد التشريعات القانونية التي تحمي حقوق ومتطلبات واحتياجات النازحين، وإنشاء الاتحادات وال نقابات الخاصة بالنازحين التي تعمل على الاهتمام بتوفير ومتابعة الحقوق والاحتياجات الأساسية والتعليمية والنفسية والاجتماعية والصحية والثقافية للنازحين.

أما دراسة (الزامل، ٢٠١٦) فقد هدفت إلى: التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث من خلال التعرف على واقع مواجهة الكوارث والأزمات في المملكة العربية السعودية، وتقديم تصور مقترح لإنشاء جهة تعنى بمواجهة الأزمات والكوارث، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وطُبقت الدراسة على المسؤولين عدد (٢٠٠) والخبراء (١٠٠) في الجهات التي تُعنى بمواجهة الأزمات والكوارث في مدينتي الرياض وجدة، وأظهرت النتائج ضعف التخطيط في المؤسسات المعنية بمواجهة الأزمات والكوارث، وأوصت الدراسة بضرورة التخطيط المُسبق في مواجهة الأزمات والكوارث وذلك عن طريق وضع خطط إستراتيجية للتعامل مع الأزمات والكوارث تحت إشراف فرق من المختصين.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات الاجنبية والعربية فاعلية التخطيط تحت ضغط في مواجهة الكوارث والأزمات بشكل عام والتعامل مع النازحين بشكل خاص، في مختلف تجارب الدول التي طبقت فيها الدراسات حيث أكدت نتائج الدراسات (Yamen، Anastasia، 2024، Temitope and ، Viktoriia، Dimitrina، Olena، Iryna، 2022، Balakrishnan، 2023، Willy and ،

Yaroslava, (2021)، (أبو المجد، ٢٠٢٥، حنونة، ٢٠٢٥، عبدالتواب، ٢٠٢٣، المليكي وآخرون، ٢٠٢٠، الزامل، ٢٠١٦) أن لهذه المنهجية تأثيراً إيجابياً على تطوير الممارسة المهنية ومن ثمّ تسهم في تحسين جودة الحياة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية للنازحين وأسرهم، وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه النتائج حيث شكلت الأدبيات السابقة أساساً معرفياً ساعد في بناء الإطار النظري وتحليل مدى مناسبة تطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط في الخدمة الاجتماعية، إلا أن تجربة أوكرانيا واليمن في استخدام منهجية التخطيط قد دعمت الدراسة في معرفة الواقع الفعلي لممارسة المنهجية؛ مما يساعد في فهم وتحليل نتائج الدراسة الراهنة. كما تبين من الدراسات السابقة أن غالبيتها اعتمدت على المنهج الوصفي مثل دراسات (أبو المجد، ٢٠٢٥، حنونة، ٢٠٢٥، المليكي، ٢٠٢٠، الزامل، ٢٠١٦) وتتفق الدراسة الحالية معها في نفس منهج الدراسة، بينما تختلف مع دراسة (عبدالتواب، ٢٠٢٣) التي اعتمدت على المنهج التاريخي، واختلفت أيضاً مع دراسة Anastasia, Temitope and Willy, (2023) في اعتمادها منهج الدراسة المكتبية، كما اختلفت مع دراسة Iryna, Viktoriia, Dimitrina, Olena, and Yaroslava, (2021)، التي اعتمدت على المنهج شبه التجريبي، في حين تتفق الدراسة الحالية مع دراسة Yamen, Balakrishnan, 2024، (2022) في تناولها منهج دراسة الحالة والمنهج الوثائقي، مما يتيح تحليلاً عميقاً للأطر النظرية والمفاهيمية المرتبطة بمنهجية التخطيط تحت ضغط، كذلك نطاق الدراسة مختلف؛ إذ ركزت البحوث السابقة على مجموعات محددة من الأسر والمجتمعات النازحة، ومؤسسات المجتمع المدني، والإدارات المسؤولة عن الكوارث والأزمات في الدول المشار إليها في الدراسات السابقة مثل (الأردن، أستراليا، أوكرانيا، مصر، غزة، اليمن، السعودية) بينما تتناول الدراسة الراهنة منهجية التخطيط تحت ضغط كخيار إستراتيجي في مواجهة مشكلات النازحين، بوصفها منهجية يمكن تطبيقها في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وتسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تصور لمنهجية التخطيط تحت ضغط في التعامل مع مشكلات النازحين في بيئات العمل الاجتماعي وهو ما يجعلها مكتملة للأبحاث السابقة التي ركزت أكثر على الجوانب النظرية وقياس الأثر المباشر لمنهجية التخطيط تحت ضغط، وبذلك لا تعد هذه الدراسة مجرد إضافة للأدبيات السابقة بل تمثل خطوة جديدة نحو فهم عميق لكيفية تطوير منهجيات المدخل التخطيطي في الخدمة الاجتماعية باستخدام منهجية التخطيط تحت ضغط للتعامل مع المخاطر التي تواجه النازحين في المجتمعات.

□

النظرية الموجهة للدراسة:

نظرية التدخل المهني في الأزمات: Professional intervention theory in crises

يعد التدخل في الأزمة في مجال الخدمة الاجتماعية بمنزلة أسلوب لمعالجة مشكلات العملاء؛ حيث يلجأ الناس إلى الاستعانة بالمؤسسات الاجتماعية عندما يتعرضون للأزمات في حياتهم، كما أن التدخل في الأزمة يعد متصلاً بكل أشكال العمل الاجتماعي. (منصور وعويضة، ٢٠١٠: ١٠٣).

أسستها Naomi Golan ولخصت هذه النظرية مجموعة من المراكز والفرضيات لعل من أهمها:

١. المخاطر التي يتعرض لها الإنسان أو الأحداث المؤلمة قد يكون من الممكن التنبؤ بها.
٢. الأزمات تعني اختلالاً في التوازن القائم بين الإنسان والبيئة.
٣. عندما يحدث الاختلال في التوازن فإن الإنسان السوي يحاول أن يستعيد هذا التوازن بطرائق مألوفة.
٤. عندما تفشل كل المحاولات في مواجهة الأزمة أو المشكلة، فإن الإنسان يصاب بالتوتر والقلق.
٥. إن التدخل في وقت حدوث الأزمة أكثر نجاحاً من أي وقت آخر.
٦. الأشخاص الذين يواجهون أزمات هم أكثر تقبلاً للمساعدة من الذين لا يواجهون مثل هذه الأزمات.

إن عامل الفجائية المصاحب للكارثة أو الأزمة أو الأحداث المأساوية يضاعف من عدم القدرة على حل المشكلة، ويضاعف من الضغوط النفسية المصاحب لها؛ ولذلك فإن الأزمة ستنتشط باستمرار ما لم توضع لها الحلول. (عجوبة، ٢٠١١: ٧١) وفي هذه الدراسة تساعد النظرية على العمل على مواجهة الأزمة؛ من خلال الاستفادة منها استفادة أكبر من الاعتماد على تقديم الخدمات الفورية إلى الأفراد، إلى عملية التنبؤ والاستعداد لمواجهة الأزمات والكوارث، من خلال تطبيق إستراتيجيات منهجية التخطيط تحت ضغط، قائمة على دعم النازحين وتحفيزهم لاستعادة التوازن على كافة المستويات، سواء الخاصة بالمجتمع أو الأفراد.



منهجية الدراسة وإجراءاتها:**نوع الدراسة:**

تتبع هذه الدراسة إلى الدراسات النوعية في جانب التعرف على المشكلات التي تواجه النازحين، كما أنها تُعدّ من البحوث الأساسية التي تحاول الوصول إلى إضافة معارف نظرية التي يمكن أن تُستخدم في توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية من خلال وضع تصور علمي لتطبيق مدخل الاختيار الاستراتيجي للتخطيط تحت ضغط في مواجهة مشكلات اللاجئين.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي بالعينة القصدية للخبراء والأكاديميين لتحكيم التصور العلمي لتطبيق مدخل الاختيار الاستراتيجي للتخطيط تحت ضغط في مواجهة مشكلات اللاجئين، وكذلك معرفة المشكلات التي تواجه النازحين؛ حيث يوفر أسلوب الدراسات المسحية البيانات الكمية التي تأتي من تطبيق الاستبانة والبيانات الكيفية التي تأتي من المقابلات (ماتيس وروس، ٢٠١٦). كما تم استخدام منهج دراسة الحالة لبعض التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين والنازحين من خلال تطبيق أداة تحليل المحتوى (Content Analysis) ليُستقى منها تحديد طبيعة المشكلات التي تواجه النازحين؛ حيث يُستخدم تحليل المحتوى كأسلوب في وصف وتحليل محتوى مادة نظرية من خلال التنظيم المنظم لعناصرها بشكل موضوعي وكمي يتيح للباحث تحديد موضوعاتها العامة والخاصة، والتي كان يصعب معرفتها من الفحص البسيط لهذه المادة (سليمان، ٢٠١٤).

أدوات الدراسة:

الأداة الأولى: دليل مقابلة للخبراء والأكاديميين المختصين في التخطيط الاجتماعي، وقد تضمن الدليل -بالإضافة إلى البيانات الأولية للمبحوثين- المحورين التاليين:

الأول: المشكلات التي تواجه النازحين من حيث أنماطها وخصائصها.

الثاني: تصور مقترح لتطبيق مدخل الاختيار الاستراتيجي للتخطيط تحت ضغط في مواجهة مشكلات النازحين، واشتمل على أسئلة حول: الظروف أو العوامل الحرجة (الفرص) التي تتطلب تطبيق مدخل الاختيار الاستراتيجي للتخطيط تحت ضغط: (أهدافه، خطواته، إستراتيجيات، تكتيكاته، أدوار المخطط الاجتماعي المناسبة، مهارات التخطيط المناسبة، القيم الموجهة للمخطط الاجتماعي أثناء تطبيق المدخل، أساليب اتخاذ القرارات الموجهة للمخطط

الاجتماعي)، وللتأكد من صلاحية دليل مقابلة الخبراء فقد تم إجراء الصدق الظاهري له بعرضه على عدد (٥) محكمين من المختصين الأكاديميين؛ للتحقق من مدى ارتباط أبعاد الدليل بأهداف البحث، وموضوعه، وتم تعديل بعض الصياغات وحذف بُعد واحد، والإبقاء على الأبعاد التي حصلت على اتفاق (٨٠٪) من المحكمين.

الأداة الثانية: دليل تحليل محتوى للتقارير الرسمية المتعلقة بالنازحين.

- تضمن الدليل أربعة محاور أساسية؛ تمثلت في المشكلات: الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية والصحية، وقد مرت عملية إعداد الدليل بالخطوات الآتية:
- تحديد موضوع التحليل (تمثل في المشكلات التي تواجه النازحين).
 - القراءة المتعلقة بموضوع النازحين في التقارير الدولية والمنظمات والهيئات المهتمة بقضايا النازحين والدراسات السابقة والمراجع ذات الصلة بالموضوع.
 - تحديد مجتمع البحث أو المادة التي سوف تخضع للتحليل في البحث.
 - تحديد عينة التحليل.
 - بناء فئات التحليل والتي سوف تُستخدم في التصنيف.
 - اختيار وتحديد وحدات التحليل.
 - تحديد طريقة التحويل الكمي.

صدق دليل تحليل المحتوى:

اعتمد الصدق الظاهري على عرض الدليل على (٥) محكمين، وطلب منهم التأكد من مطابقة محاور الدليل لأهداف البحث، ومناسبة وحدات التحليل لموضوع البحث، وتم الاعتماد على نسبة اتفاق بين المحكمين لا تقل عن (٨٠٪).

ثبات دليل تحليل المحتوى:

تم حساب ثبات الدليل عن طريق الاتفاق عبر الزمن: ويُقصد بها الاتفاق بين النتائج التي حصل عليها عند إعادة التحليل؛ حيث أعادت الباحثة عملية التحليل للعينة المختارة بعد (٣٠) يوماً من انتهاء التحليل الأول، تم حساب ثبات الدليل عن طريق الاتفاق عبر الزمن: ويُقصد بها الاتفاق بين النتائج التي حصل عليها عند إعادة التحليل؛ حيث أعادت الباحثة عملية التحليل للعينة المختارة بعد (٣٠) يوماً من انتهاء التحليل الأول، ثم قام الباحث بتطبيق معادلة هولستي (Holsti) وهي: $M = (2 \times N) / (N + 1)$ (السروجي ومدني، ٢٠٠٠، ص ٢٧٣).

حيث (م) تشير إلى معامل الاتفاق بين التحليلين، و(ت) ترمز لعدد فئات الاتفاق بين التحليلين، و(ن١) ترمز لعدد فئات التحليل في المرة الأولى، و(ن٢) ترمز لعدد فئات التحليل في المرة الثانية، وكانت قيمة الاتفاق (٠.٨٤) وهي قيمة تشير إلى إمكانية الاعتماد على نتائج الدليل.

مجتمع البحث الخاص بدليل تحليل المحتوى:

يتمثل مجتمع البحث في التقارير الدولية والإقليمية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بشؤون النازحين، والمتمثلة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الهجرة الدولية.

عينة البحث الخاصة بدليل تحليل المحتوى في الفترة (من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٤م). وتضمنت العينة الحالية ثلاثة تقارير هي:

- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة يونيو (٢٠١٦).
 - تقرير حالة الهجرة الدولية (٢٠١٧) الصادر عن منظمة الهجرة الدولية.
 - تقرير النزوح الداخلي (٢٠١٨) الصادر عن مركز متابعة النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين ("Internal displacement monitoring center "IDMC").
 - تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة يونيو (٢٠٢٤).
- وقد اختار الباحث هذه العينة من التقارير؛ لكونها تغطي فترات زمنية مختلفة، كما أنها تصدر من منظمات دولية وإقليمية، وتهتم بقضايا النازحين.

١. وحدات تحليل المحتوى:

وحدة التحليل قد تكون الكلمة أو العبارة أو الموضوع أو الخاصية (السيف، ٢٠١٨، ٣٥)، وهي أصغر وحدة في عملية التحليل، والتي تُستخدم في العد (السروجي والمدني، ٢٠٠٠، ٢٧٣)، وتمثلت في الكلمات التي تشير - بشكل مباشر - إلى أنماط المشكلات التي تواجه النازحين.

٢. فئات تحليل المحتوى: وهي المرتبطة بتصنيف الوحدات وتنظيمها وتضمنت:

- أ. فئة المضمون: وتتركز على مضمون ما كُتِبَ حول أنواع المشكلات التي تواجه النازحين بشكل صريح، سواء ارتبط بفئة معينة من النازحين أو بلد معين.
- ب. فئة الشكل: والتي تركز على شكل عرض ونشر المشكلات التي تواجه النازحين، سواء في شكل سرد لفظي أو إحصائي.

٣. الأسلوب الإحصائي المستخدم (البناء الكمي) لتحليل المحتوى:

اعتمدت الباحثة على ترميز الوحدات، بحيث يُعطي ظهور كل وحدة أو فئة تكرارًا واحدًا، وتحويل التكرارات إلى نسب مئوية.

٤. الحدود الزمنية لتحليل المحتوى: حددت بفترة إصدار التقارير موضع التحليل في الفترة (من ٢٠١٦ م حتى ٢٠٢٤ م).

حدود الدراسة.

أ. الحدود الموضوعية للدراسة: ينحصر موضوع الدراسة في تحديد المشكلات التي تواجه النازحين، ووضع مدخل لتخطيط اجتماعي تحت ضغط للتعامل معها.

ب. الحدود البشرية: الأكاديميون والخبراء بمنظمات ووكالات اللاجئين، والخبراء الأكاديميون ببعض الجامعات، بلغ قوامها (٦٠) مفردة، وقد تم تطبيق دليل المقابلة على العينة من خلال تطبيق Google forms إلا أنه لم يُجِب عن الدليل إلا (٤٢) مفردة، المبين خصائصهم في جدول رقم (١).

ج. الحدود المكانية: تم الإشارة إليها في الحواشي السفلية أرقام (٤، ٣، ٢) لجدول رقم (١).

د. الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة من بداية شهر فبراير (٢٠٢٥) حتى منتصف شهر أبريل (٢٠٢٥).

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

خصائص عينة الدراسة من الخبراء والأكاديميين:

جدول (١) يوضح خصائص عينة الخبراء والأكاديميين (ن = ٤٢)

الخصائص	البيان	ك	%
النوع	ذكر	٣٢	١٩.٧٦
	أنثى	١٠	٨١.٢٣
العمر	أقل من ٣٠ عامًا	٥	٩٠.١١
	من ٣٠-٤٠ عامًا	٢٥	٥٢.٥٩
	من ٤٠-٥٠ عامًا	٦	٢٩.١٤
	٥٠ عامًا فأكثر	٦	٢٩.١٤
المؤهل الدراسي	بكالوريوس	٨	٠٥.١٩
	دبلوم دراسات عليا	٧	٦٧.١٦
	ماجستير	١٠	٨١.٢٣
	دكتوراه	١٧	٤٨.٤٠

٦٢.٤٧	٢٠	خدمة اجتماعية	التخصص الدراسي
٥٥.١٩	٨	اجتماع	
٩٠.١١	٥	إدارة أعمال	
١٤.٧	٣	حقوق وقانون	
٢٩.١٤	٦	أخرى (١)	
٣.٥	٨.١٢	متوسط عدد سنوات الخبرة	الخبرة
٣٨.٥٢	٢٢	أكاديمي (٢)	مجال عمل المؤسسة التي تعمل بها
٥٥.١٩	٨	منظمات إغاثية (٣)	
٦٧.١٦	٧	جمعيات دولية مهتمة برعاية اللاجئين (٤)	
٩٠.١١	٥	مراكز بحثية	
١٠٠	٤٢	المجموع	

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الخبراء والأكاديميين من الذكور، وأن معظمهم يقعون في فئة العمر (٣٠-٤٠) عامًا، كذلك يمثل الحاصلون على درجة الدكتوراه النسبة الأكبر، كما أن الحاصلين على تخصص الخدمة الاجتماعية يمثلون التخصص الغالب، ومن حيث العمل فتوزع الخبراء والأكاديميون على مؤسسات مختلفة؛ حيث يعمل معظمهم في المجال الأكاديمي، ومتوسط سنوات الخبرة لدى العينة ككل بلغ (٨.١٢) سنة، بانحراف معياري بلغ (٣.٥) سنة.

عرض نتائج التساؤل الأول: ما المشاكل التي يتعرض لها النازحون؟

(١) عرض المشكلات التي يتعرض لها النازحون وفقاً لما أسفرت عنه نتائج أداة تحليل محتوى التقارير الصادرة عن المنظمات المهتمة بشؤون اللاجئين والنازحين:

- (١) تمثلت التخصصات الأخرى في الطب، حقوق الإنسان، التخطيط الإستراتيجي، علم النفس.
- (٢) تمثل هذه العينة أعضاء هيئة تدريس في جامعات من السعودية (الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أم القري، الملك فيصل، الأميرة نورة)، ومن مصر- (جامعة حلوان، الفيوم، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة).
- (٣) تمثلت هذه المنظمات في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) في الرياض، هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالرياض.
- (٤) تمثلت في جمعية الهلال الأحمر المصري، وجمعية الهلال الأحمر السعودي، وجمعية الصليب الأحمر بالأردن، جمعية التربية الإسلامية بالبحرين.

قامت الباحثة بتقسيم المشكلات إلى أربع فئات للتحليل؛ وهي: المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية والتعليمية كالآتي:

المشكلات الاجتماعية التي يتعرّض لها النازحون:

جدول (٢) يوضح المشكلات الاجتماعية التي يتعرّض لها النازحون

م	وحدات التحليل	تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (٢٠١٦)		تقرير حالة الهجرة الدولية (٢٠١٧)		تقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠١٨)		التقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠٢٤)		المجموع %	%
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	نقص الأمن الغذائي	٤	٣.١٤	٦	٢.١٦	٧	٥.١٧	٤	٥.١٢	٢١	٣.١٥
٢	صعوبة الحصول على مأوى مناسب	٥	٩.١٧	٧	٩.١٨	٧	٥.١٧	٨	٠.٢٥	٢٧	٧.١٩
٣	التعرض للعنف الجنسي	٣	٧.١٠	٥	٥.١٣	٤	١٠	٣	٩.٤	١٥	٩.١٠
٤	ارتفاع حالات التشرد القسري	٤	٣.١٤	٤	٨.١٠	٧	٥.١٧	٥	٦.١٥	٢٠	٦.١٤
٥	نقص الخدمات العامة وصعوبة الوفاء بالحاجات	٥	٩.١٧	٦	٢.١٦	٦	١٥	٤	٥.١٢	٢١	٣.١٥
٦	تزايد عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم	٣	٧.١٠	٥	٥.١٣	٥	٥.١٢	٥	٦.١٥	١٨	١.١٣
٧	صعوبة تسجيل المواليد وانعدام الجنسية لدى بعض الأطفال	٤	٣.١٤	٤	٨.١٠	٤	١٠	٣	٤.٩	١٥	٩.١٠
المجموع		٢٨	١٠٠	٣٧	١٠٠	٤٠	١٠٠	٣٢	١٠٠	١٣٧	١٠٠

يتَّضح من الجدول السابق أن المشكلات الاجتماعية التي تواجه النازحين كما وردت في تحليل محتوى التقارير المشار إليها في الجدول جاءت على الترتيب الآتي: صعوبة الحصول على مأوى مناسب؛ حيث حصل على أعلى نسبة تكرار بين أنواع المخاطر الاجتماعية في تقرير حالة

الهجرة الدولية (٢٠١٧)، والنزوح الداخلي (٢٠٢٥)، ونلاحظ أنه ارتفع -بشكل ملحوظ- من (١٧.٥٪) في (٢٠١٨) إلى (٢٥٪) في (٢٠٢٤)؛ مما يُشير إلى تفاقم أزمة السكن للنازحين. يليه خطر نقص الأمن الغذائي، وحصل أيضًا على أعلى تكرار في تقرير النزوح الداخلي (١٥.٣٪). ونلاحظ أن الاتجاه انخفض من (١٧.٥٪) في ٢٠١٨ إلى ١٢.٥٪ في ٢٠٢٤، لكنّه لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا، ثم نقص الخدمات العامّة وصعوبة الوفاء بالاحتياجات بنسبة (١٥.٣٪) ويتبين انخفاض تدريجيّ من (١٧.٩٪) في (٢٠١٦) إلى (١٢.٥٪) في (٢٠٢٤)، ربما بسبب تحسّن الخدمات، أمّا خطر ارتفاع حالات التشرد القسري فقد حظي بنسبة أعلى في تقرير النزوح الداخلي (٢٠١٨) بنسبة (١٧.٥٪). ونلاحظ اتجاهه نحو التذبذب بين السنوات، لكنّه ظل ضمن نطاق (١٠.٨٪) إلى (١٧.٥٪). أمّا خطر عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم فقد حصل على (١٣.١٪)، ويتجه نحو ارتفاع مستمر من (١٠.٧٪) في (٢٠١٦) إلى (١٥.٦٪) في (٢٠٢٤)؛ مما يدلّ على استمرار المشكلة. كما جاء خطر صعوبة تسجيل المواليد وانعدام الجنسيّة لدى الأطفال والتعرض للعنف الجنسي بنسبة متساوية هي (١٠.٩٪). وتشير إلى استقرار نسبيّ، مع انخفاض طفيف في (٢٠٢٤) (٩.٤٪).

ونستنتج من ذلك أن أبرز المشكلات التي تواجه اللاجئين هي صعوبة الحصول على مأوى ونقص الأمن الغذائي والخدمات العامّة. وأقلّها هي العنف الجنسي وتسجيل المواليد. كما تشير البيانات إلى تحسّن طفيف في مشكلة نقص الخدمات وتسجيل المواليد، وتفاقم واضح في مشكلات المأوى والأطفال غير المصحوبين بذويهم، وتتفق هذه النتائج ما مع أكدت عليه دراسة (الديب، ٢٠١٥)؛ من أن تعرّض المجتمعات للاضطرابات يُحدِث نوعًا من الحرمان أو الاستبعاد الاجتماعيّ لكثير من أفراد المجتمع، ويُحدِث عدم التكامل بين أجزائه، وخاصة في الجانب الوظيفيّ، وقد يتجسّد الأثر البالغ لهذه الاضطرابات من خلال انخفاض قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامنّ الآلي بين أفراد المجتمع.

المشكلات الاقتصادية التي يتعرّض لها النازحون:

جدول (٣) يُوضّح فئة المشكلات الاقتصادية التي يتعرّض لها النازحون

م	وحدات التحليل	تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (٢٠١٦)		تقرير حالة الهجرة الدولية (٢٠١٧)		التقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠١٨)		التقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠٢٤)		المجموع	٪
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
١	نقص شديد في الموارد لإشباع متطلبات الحياة	٤	٤.١٧	٦	٧.٢٠	٦	١.٢٣	٥	٥.١٨	٢١	٠.٢٠
٢	تدني فرص الالتحاق بالعمل	٥	٧.٢١	٦	٧.٢٠	٥	٢.١٩	٦	٢.٢٢	٢٢	٩.٢٠
٣	تراجع الدعم المادي الموجه لحماية النازحين من بعض الدول	٤	٤.١٧	٣	٣.١٠	٣	٥.١١	٣	١.١١	١٣	٤.١٣
٤	فقدان الأراضي والممتلكات	٣	٠.١٣	٥	٢.١٧	٥	٢.١٩	٤	٨.١٤	١٧	٢.١٦
٥	عدم تقاضي العاملين الأجور مقابل أعمالهم	٣	٠.١٣	٤	٨.١٣	٣	٥.١١	٤	٨.١٤	١٤	٣.١٣
٦	عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الغير	٤	٤.١٧	٥	٢.١٧	٤	٤.١٥	٥	٥.١٨	١٨	١.١٧
المجموع		٢٣	١٠٠	٢٩	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٠٥	١٠٠

يتّضح من الجدول السابق أن المشكلات الاقتصادية التي تواجه النازحين - كما وردت في تحليل محتوى التقارير المشار إليها في الجدول - جاءت أعلى ثلاث مشكلات اقتصادية من حيث نسبة تكرارهم في التقارير المشار إليها؛ هي: تدني فرص العمل (٢٠.٩٪)، وانفرد تقرير (٢٠٢٤) بنسبة (٢٢.٢٪)، يليه نقص الموارد (٢٠٪) وجاءت أعلى نسبة في تقرير (٢٠١٨) وهي: (٢٣.١٪)، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية (١٧.١٪) وجاءت أعلى نسبة في تقرير (٢٠٢٤)؛ وهي: (١٨.٥٪). وتشكل المشكلات الثلاث ما نسبته (٥٨٪) من إجمالي

المشكلات الاقتصادية؛ مما يؤكد أن الفقر وانعدام الفرص هما المحركان الرئيسيان للنزوح، في حين أن أقل المشكلات الاقتصادية جاءت ذكراً في التقارير هي: فقدان الأراضي (١٦٪). حيث كانت أعلى نسبة في (٢٠١٨) (١٩٪). وتراجع الدعم المادي (١٣٪)، ومثل تقرير (٢٠١٦) أعلى نسبة (١٧٪)، وأخيراً عدم تقاضي الأجور (١٣٪)، وجاءت أعلى نسبة في تقرير (٢٠٢٤) (١٤٪)، وقد يُفسر ما رصدته التقارير من مشكلات اقتصادية الواقع الصعب الذي يعيشه النازحون، والذي يتطلب التدخل المهني والرسمي لمعالجة هذه الأوضاع والتقليل من آثارها، وهو الأمر الذي أكد عليه تقرير (البنك الدولي، ٢٠١٤) من ضرورة التصدي -بشكل فاعل- لمواجهة مشكلات النزوح، وأن العجز عن مواجهتها سيؤدي إلى مزيد من الأزمات وضياع الفرص.

المشكلات الصحية التي يتعرّض لها النازحون:

جدول (٤) يوضح أنماط فئة المشكلات الصحية التي يتعرّض لها النازحون

م	وحدات التحليل	تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (٢٠١٦)		تقرير الهجرة الدولية (٢٠١٧)		التقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠١٨)		التقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠٢٤)		المجموع %	%
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	ارتفاع معدل الإصابة بأمراض سوء التغذية وفقر الدم	٥	٥.١٨	٤	٣.١٤	٦	٠.٢٠	٧	٤.١٩	٢٢	٢.١٧
٢	انعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية	٤	٨.١٤	٨	٩.٢٢	٥	٧.١٩	٧	٤.١٩	٢٤	٨.١٨
٣	الاتجار بالبشر واستغلال أعضائهم	٣	١.١١	٦	١.١٧	٤	٣.١٣	٢	٦.٥	١٥	٧.١١
٤	التعرض للإيذاء الجسدي والنفسي	٦	٢.٢٢	٥	٣.١٤	٥	٧.١٦	٦	٧.١٦	٢٢	٢.١٧
٥	ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض الوبائية والمعدية	٥	٥.١٨	٤	٤.١١	٥	٧.١٦	٥	٩.١٣	١٩	٨.١٤

٦	ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وكبار السن	٤	٨.١٤	٨	٩.٢٢	٥	٧.١٦	٩	٠.٢٥	٢٦	٣.٢٠
	المجموع	٢٧	١٠٠	٣٥	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٦	١٠٠	١٢٨	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن المشكلات الصحية التي تواجه النازحين كما وردت في تحليل محتوى التقارير المشار إليها في الجدول جاءت أكثر المشكلات انتشاراً: ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وكبار السن، جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠.٢٠٪) من إجمالي المخاطر، خاصة في تقرير (٢٠٢٤) (٢٥.٢٪). أما خطر انعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية جاء ثانياً بنسبة (١٨.٨٪)، مع زيادة في تقرير (٢٠١٧) (٢٢.٩٪)، أما المخاطر المتوسطة من حيث نسبة ذكرها في التقارير فهي: سوء التغذية وفقر الدم (١٧.٢٪)، والإيدز الجسدي والنفسي (١٧.٢٪)، مع تفاوت في النسب بين التقارير. أما الأمراض الوبائية والمعدية (١٤.٨٪) كانت أقل نسبياً، لكنها ثابتة عبر السنوات التي صدرت فيها التقارير.

كما تشير بيانات الجدول أن أقل المشكلات ذكراً في التقارير هي: الاتجار بالبشر - واستغلال الأعضاء (١١.٧٪)، مع انخفاض ملحوظ في (٢٠٢٤) (٥.٦٪)، وتعد المشكلات الصحية مرتبطة بالأوضاع المعيشية والإنسانية التي يتعرض لها النازحون، كما أن آثارها عليهم كبيرة أيضاً، وخصوصاً الفئات الضعيفة منهم؛ مثل الأطفال، وكبار السن، والنساء، ولعل ذلك يُبرر ضرورة اهتمام أجندة السياسات الدولية بتعزيز إجراءات المساعدة والحماية للنازحين حول العالم.

المشكلات التعليمية التي يتعرض لها النازحون:

جدول (٥) يوضح أنماط فئة المشكلات التعليمية التي يتعرض لها النازحون

م	وحدات التحليل	تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (٢٠١٦)		تقرير الهجرة الدولية (٢٠١٧)		التقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠١٨)		التقرير العالمي للنزوح الداخلي (٢٠٢٤)		المجموع %	%
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	تدني فرص الالتحاق بالتعليم	٢	١.١١	٣	٥.١٢	٣	١٥	٣	١٥	١١	٤.١٣
٢	ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء	٥	٨.٢٧	٤	٧.١٦	٣	١٥	٣	١٥	١٥	٣.١٨
٣	عدم مناسبة بيئة	٤	٢.٢٢	٥	٨.٢٠	٥	٢٥	٥	٢٥	١٩	٢.٢٣

التعليم										
٤	تنازل كثير من الأسر عن تعليم أبنائها	٣	٧.١٦	٦	٢٥	٤	٢٠	٤	٢٠	٧.٢٠
٥	تعذر قبول الأطفال في المدارس بسبب عدم وجود أوراق الإثبات	٤	٢.٢٢	٦	٢٥	٥	٢٥	٥	٢٥	٤.٢٤
المجموع		١٨	١٠٠	٢٤	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٨٢

يُظهر الجدول (٥) خمسة مشكلات تعليمية رئيسية للنازحين، وهي: تعذر قبول الأطفال في المدارس بسبب نقص الأوراق الثبوتية (٤٠٪). وتساءل هذا المشكلة بين تقرير (٢٠١٦) و (٢٠١٧)، ثم استقرت عند (٢٥٪) وفقاً لتقرير (٢٠١٨)، (٢٠٢٤)؛ مما يشير إلى عقبة قانونية مستمرة (كفقدان الوثائق أثناء النزوح)، وعدم كفاية الحلول (مثل برامج التسجيل المرن للأطفال النازحين). تلي ذلك عدم مناسبة بيئة التعليم (٢٣٪)، مما قد يعكس تدهور البنية التحتية للمدارس في مناطق النزوح وازدحام الفصول بسبب تدفق النازحين، ثم جاءت مشكلة تنازل الأسر عن تعليم أبنائها (٧٪)، وقد يرجع ذلك لحالة الفقر التي يعيشها النازحون وحاجة الأطفال للعمل، أو اليأس من جودة التعليم المتاح، وتعد هذه أعلى ثلاث مشكلات تعليمية وفقاً لتكرارها في التقارير موضوع التحليل، وقد مثل ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء (١٨.٣٪)، وحصل على أعلى تكرار في تقرير شؤون اللاجئين (٢٠١٦)، أما مشكلة تدني فرص الالتحاق بالتعليم فجاءت في الترتيب الأخير، وحصلت على تكرار متساوٍ في الثلاث تقارير الأخيرة.

(٢) عرض المشكلات التي يتعرض لها النازحون وفقاً لما أسفرت عنه نتائج أداة دليل مقابلة الأكاديميين والخبراء في المنظمات المهتمة بشؤون اللاجئين والنازحين:

المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها النازحون من وجهة نظر الخبراء والاكاديميين:

جدول (٦) يوضح المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها النازحون (ن=٤٢)

م	المشكلات الاجتماعية للنازحين	ك	%
١	التشرد وانتشار المجاعات بين النازحين	٤٠	٢.٩٥
٢	عدم كفاية المساكن والمخيمات	٣٤	٩.٨٠
٣	فقدان الحياة في حالة عدم التدخل لإنقاذهم ومساعدتهم	٤١	٦.٩٧
٤	افتقاد المرافق الصحية والبنية التحتية اللازمة لإيواء النازحين.	٣٠	٤.٧١

٥	زيادة معدلات الجريمة وتنوعها	٢٧	٣.٩٤
٦	تهديد الاستقرار الاجتماعي والأسري	٢١	٠.٥٠
٧	فقد الوظائف والأعمال	٢٥	٥.٥٩
٨	زيادة المشكلات الأخلاقية الناتجة عن ظروف الإيواء	٣٥	٣.٨٣
٩	زيادة المشكلات المرضية الناتجة عن ظروف الإيواء	٣٩	٨.٩٢

يتبين من الجدول السابق أن المشكلات الاجتماعية التي يتعرّض لها النازحون وفقاً لآراء الأكاديميين والخبراء جاءت على الترتيب الآتي: في الترتيب الأول جاءت مشكلة فقدان حياة البشر في حالة عدم التدخل لإنقاذهم ومساعدتهم، يليها التشرّد وانتشار المجاعات بين النازحين، وفي الترتيب الثالث جاءت مشكلة زيادة المشكلات المرضية الناتجة عن ظروف الإيواء، أما عدم كفاية المساكن والمخيمات فحصلت على الترتيب الرابع، أما مشكلة افتقاد المرافق الصحية والبنية التحتية اللازمة لإيواء النازحين فحصلت على الترتيب الخامس، وفي الترتيب السادس جاءت مشكلة زيادة معدل الفقر وتدني مستوى المعيشة بين النازحين، ثم تبعها زيادة معدلات الجريمة وتنوعها في الترتيب السابع، أمّا فقد الوظائف والأعمال فحصلت على الترتيب الثامن، وأخيراً جاءت مشكلة تهديد الاستقرار الاجتماعي والأسري.

ولعل ما ذكره الأكاديميون والخبراء من مشكلات اجتماعية تتفق -وبدرجة كبيرة- مع ما ورد في التقارير الصادرة عن الهيئات المهتمة بشؤون اللاجئين والنازحين مع فروق بسيطة في ترتيب هذه المشكلات، وقد يفسر ذلك وضوح وعمومية المشكلات الاجتماعية وقناعة الأكاديميين والخبراء بمدى خطورتها وتأثيرها على حياة هذه الفئة من الناس.

المشكلات الاقتصادية التي يتعرّض لها النازحون من وجهة نظر الخبراء والاكاديميين:

جدول (٧) يوضح المشكلات الاقتصادية التي يتعرّض لها النازحون (ن=٤٢)

م	المشكلات الاقتصادية للنازحين	ك	%
١	عدم قدرة النازحين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المنظمات المانحة	٣٤	٩.٨٠
٢	فقدان النازحين لممتلكاتهم ومشروعاتهم	٣٦	٧.٨٥
٣	انتشار الأعمال الهامشية ذات الأضرار العالية	٤٠	٢.٩٥
٤	عدم انتظام الدخل أو فقدانها	٢٩	٠.٦٩
٥	زيادة حاجة النازحين للأموال لمقابلة سبل الحياة	٣٠	٥.٧١
٦	صعوبة الالتحاق بفرص عمل جديدة	٣٣	٨.٥٤

يتبين من الجدول السابق أن المشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها النازحون جاءت وفقاً لآراء الأكاديميين والخبراء على الترتيب الآتي: انتشار الأعمال الهامشية ذات الأضرار العالية حصل على الترتيب الأول، ثم فقدان النازحين لممتلكاتهم ومشروعاتهم في الترتيب الثاني، أما الترتيب الثالث فجاءت مشكلة عدم قدرة النازحين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المنظمات المانحة للقروض، وفي الترتيب الرابع جاءت مشكلة صعوبة الالتحاق بفرص عمل جديدة، يليها في الترتيب السادس زيادة حاجة النازحين للأموال لمقابلة سبل الحياة، وأخيراً جاءت مشكلة عدم انتظام الدخل أو فقدها. وتشير هذه المشكلات إلى تفاقم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها النازحون، وإلى ما أكدت عليه التقارير الدولية ذات العلاقة بالنازحين من أن المجتمع العالمي رغم تقدمه الاقتصادي إلا أن هذا التقدم محفوف بعوامل المخاطرة الاقتصادية التي تطول الفقراء والمهمشين والمعرضين للنكبات بسبب أوضاع بلدانهم الاقتصادية والسياسية. وهذه النتيجة تتفق مع نظرية التدخل في الأزمات بأن المواقف المتعلقة بالأزمات يمكن التنبؤ بها؛ حيث إنها تترتب على ردود أفعال استجابات (عجوبة، ٢٠١١، ٧٣).

المشكلات الصحية التي يتعرض لها النازحون من وجهة نظر الخبراء والأكاديميين:

جدول (٨) يوضح المشكلات الصحية التي يتعرض لها النازحون (ن=٤٢)

م	المشكلات الصحية للنازحين	ك	%
١	ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وكبار السن	٢٥	٥.٥٩
٢	زيادة أعداد المعاقين وتنوع إعاقاتهم	٢٨	٧.٦٦
٣	زيادة معدل الإصابة بأمراض سوء التغذية بين الأطفال	٤٠	٢.٩٥
٤	انتشار الأمراض الوبائية والمعدية	٤١	٦.٩٧
٥	زيادة أعداد المرضى بأمراض مزمنة وتدهور حالتهم الصحية	٣١	٨.٧٨
٦	نقص الغذاء والأدوية اللازمة	٣٧	١.٨٨
٧	عدم القدرة على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية	٣٣	٦.٧٨

يتبين من الجدول السابق أن المشكلات الصحية التي يتعرض لها النازحون جاءت وفقاً لآراء الأكاديميين والخبراء على الترتيب الآتي: في الترتيب الأول جاء انتشار الأمراض الوبائية والمعدية، يليها زيادة معدل الإصابة بأمراض سوء التغذية بين الأطفال، وفي الترتيب الثالث جاءت مشكلة نقص الغذاء والأدوية اللازمة، أما مشكلة عدم قدرة النازحين على شراء الأدوية

والمستلزمات الطبية فحصل على الترتيب الرابع، وفي الترتيب الخامس جاءت مشكلة زيادة أعداد المرضى بأمراض مزمنة وتدهور حالتهم الصحية، أما مشكلة زيادة أعداد المعاقين وتنوع إعاقاتهم فحصل على الترتيب الخامس، وجاء في الترتيب الأخير ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وكبار السن. وتعدّ المشكلات الصحية حالة ملازمة للأوضاع التي يعيشها النازحون، ويتفق ما ذكره الأكاديميون والخبراء مع ما جاء في التقارير التي تم تحليل محتواها، وما أكدت عليه دراسة Brown، (2010) من أن مواجهة مشكلات الزواج تتطلب عملاً مهنيًا يستهدف تحسين الخدمات العامة المقدمة للنازحين، وما أوصت به دراسة (الكردي، ٢٠١٤) من وجوب مكافحة الفقر والضعف والأمراض التي يتعرّض لها النازحون.

المشكلات التعليمية التي تواجه النازحين من وجهة نظر الخبراء والاكاديميين:

جدول (٩) يوضح المشكلات التعليمية التي تواجه النازحين (ن=٤٢)

م	المشكلات التعليمية للنازحين	ك	%
١	زيادة أعداد الأُميين	١٧	٥.٤٠
٢	تسرّب الطلاب من صفوف التعليم	٣٨	٥.٩٠
٣	عدم توفر البيئة المناسبة لتعليم الأبناء	٢٤	١.٥٧
٤	صعوبة استيعاب الأطفال في المدارس لتعقد إجراءات القبول.	٣٥	٣.٨٣
٥	عدم تناسب محتوى المقررات مع ثقافة ولغة الطلاب في حال التحاقهم بمدارس أخرى	٢٨	٧.٦٦
٦	صعوبة إلحاق الأبناء بالمدارس الخاصة والأهلية لعدم القدرة على سداد مصروفاتها	٢٧	٣.٦٤

يتبين من الجدول السابق أن المشكلات التعليمية التي يتعرّض لها النازحون -وفقاً لآراء الأكاديميين والخبراء- جاءت على الترتيب الآتي: في الترتيب الأول تسرّب الطلاب من التعليم، وفي الترتيب الثاني صعوبة استيعاب الأطفال في المدارس لتعقد إجراءات القبول، أما مشكلة عدم تناسب محتوى المقررات مع ثقافة ولغة الطلاب في حال التحاقهم بمدارس في دول المهجر فقد حصل على الترتيب الثالث، وفي الترتيب الرابع جاء خطر زيادة أعداد الأُميين، يليه صعوبة إلحاق الأبناء بالمدارس الخاصة والأهلية لعدم القدرة على سداد مصروفاتها، وأخيراً جاءت مشكلة عدم توفر البيئة المناسبة لتعليم الأبناء، وبشكل عام فإن هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠٢٤)، ودراسة Navicke، (2014) من أن النازحين يواجهون الكثير من المشكلات؛ منها: تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وعدم وجود مسكن مناسب، وعدم قدرتهم على سداد قيمة الإيجار، ناهيك عن مشكلات الفقر وسوء التغذية، وافتقاد الرعاية

الصحية، والبطالة، والتشرد، والمعاناة في الحصول على فرص التعليم والتثقيف وغيرها؛ وبالتالي فإن مواجهة هذه المشكلات تتطلب وجود سياسات وبرامج تقوم على التخطيط المسبق القائم على رؤية غير تقليدية، تستهدف وضع إستراتيجيات وتكتيكات تُنفذ لمواجهة المشكلات والتعامل مع آثارها، كما أوصت دراسة (الكردي، ٢٠١٤) بأن الحماية الاجتماعية يجب أن تشمل السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف، والتي تقلل من تعرض الناس للمشكلات، وتُعزز قدراتهم على التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل الثاني:

تصور علمي لتطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط كخيار إستراتيجي للتعامل مع مشكلات النازحين^(٥):

فلسفة تطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط كخيار إستراتيجي للتعامل مع مشكلات النازحين:

ينظر هذا المدخل إلى مشكلات النازحين على أنها حالة تهديد وفقدان الموارد الأساسية تواجه الأفراد والأسر الذين نزحوا من موطنهم بسبب ظروف الحروب الداخلية أو النزاعات المسلحة في أوطانهم واضطروا إلى النزوح من ديارهم، وترك وظائفهم وفقدان أمهم الاجتماعي؛ وبالتالي فإنه من المناسب أن يكون هناك رؤية علمية مصاغة بشكل إجرائي تُقدم في شكل دليل عمل يُوجه ويُساعد المخططين والممارسين الذين يعملون في الأجهزة والمؤسسات التي لها علاقة بالعمل مع النازحين.

وحيث يعيش هؤلاء الناس في ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية صعبة تستلزم التدخل بشكل عاجل لمساعدتهم، في ظل توافر الظروف الضاغطة للمساعدة: من فجائية الحدث وقصور الموارد البشرية والمادية، وعدم توافر المعلومات الدقيقة والكافية لاتخاذ القرار المناسب في ضوءها. وعليه يجب أن تتطور القرارات التخطيطية تحت ضغط هذه الظروف، من هنا جاء التفكير في وضع تصور تخطيطي يمكن الاسترشاد به أو تطويره من قبل المخططين للتعامل بشكل علمي مع الظروف الضاغطة التي تعمل فيها الأجهزة والمؤسسات التي تُقدم خدماتها للنازحين.

(٥) تمثلت مصادر صياغة التصور في: قراءات الباحثة في التوجهات النظرية المرتبطة بالتخصص والموضوع، ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، ما أسفر عنه تفريغ دليل مقابلة الخبراء والأكاديميين.

أهداف التصور العلمي لتطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:

- وضع دليل تطبيقي لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها النازحون.
- توفير استجابة سريعة وفعالة لاحتياجات النازحين في ظل الأزمات والكوارث.
- تجنب الارتجال والإخفاق الذي قد يحدث في ضوء الظروف الضاغطة على القرار التخطيطي، والتي تتمثل في: زيادة أعداد النازحين، وصعوبة حصرهم، وقلة الإمكانيات والموارد، وضعف التواصل مع المؤسسات المعنية وغيرها.
- الحد من تفاقم المشكلات التي تواجه النازحين عبر خطط علمية محدّدة.
- الظروف الضاغطة المرتبطة بمشكلات النازحين، وتتطلب تطبيق منهجية التخطيط تحت ضغط كخيار إستراتيجي:

- قلة البيانات والمعلومات عن أعداد النازحين وخصائصهم الديموغرافية.
- صعوبة الحصول على البيانات في الأماكن الخطرة التي تدور فيها النزاعات والكوارث.
- ضيق الوقت اللازم لوضع الخطط المناسبة للتعامل مع المشكلات.
- قلة أعداد المتطوعين الذين يعملون على تقديم البرامج والخدمات المطلوب توصيلها للنازحين.
- ندرة الموارد المطلوبة لتنفيذ خطط التدخل لمواجهة المشكلات.
- ضعف التعاون والتنسيق بين الهيئات والمنظمات العاملة في مجال الإغاثة.
- عدم تفعيل العمل بالاتفاقات والمواثيق الدولية الخاصة باللاجئين والنازحين لدى كثير من الدول.
- ضعف أو فقدان المأوى، الغذاء، التعليم، والخدمات الصحية لمقابلة احتياجات النازحين.
- تدفق النازحين بأعداد كبيرة لأماكن قد تكون غير آمنة.
- خطوات تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:
- تقييم أولي للموقف: ويمكن القيام بذلك من خلال استقراء واقع المشكلات والأحداث الجارية واستنباط المشكلات والآثار التي تنتج عنها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال جمع معلومات بطريقة عاجلة عن النازحين تشمل (أعدادهم - أماكن وجودهم - الموارد المتاحة، الخ).

- تحديد أولويات التدخل وترتيبها من حيث (حرجة - عاجلة - آجلة)، على أن تكون أنواعاً مرتبطة بالمشكلات ودرجة خطورتها على المتأثرين بها.
 - اتخاذ قرار بشأن البديل المناسب لمواجهة كل مشكلة على حدة، في ضوء ما توفر من بيانات.
 - صياغة أهداف مرحلية قصيرة وعاجلة.
 - تحديد وتحليل المعوقات أو التحديات التي يمكن أن تواجه عملية التنفيذ، كمحدودية التمويل أو معوقات لوجستية وغيرها.
 - وضع بدائل مرنة وبديلة للتعامل مع التغيرات المفاجئة أثناء عملية التدخل لمواجهة المشكلات.
 - تنفيذ خطة التدخل المرنة والبدء بمعالجة مشكلات النازحين الحرجة.
 - المتابعة والتقييم المستمر للخطط الموضوعة لمعالجة ما قد ينتج من انحرافات أثناء عملية التنفيذ.
- إستراتيجيات تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:
- يجب مراعاة مجموعة من العوامل عند اختيار إستراتيجية معينة في مدخل التخطيط تحت ضغط كاختيار إستراتيجي، بحيث تكون الخطوط العريضة في الخطة ترمي إلى إنجاز تدخل علمي فاعل؛ وهي:
- أن تتناسب الإستراتيجية مع طبيعة المشكلات المراد التدخل فيها.
 - أن يتم اختيار الإستراتيجية التي تساعد في حل المشكلات بشكل أفضل، أو تسهم في زيادة عوامل الحماية للفئات المستهدفة.
 - أن يتم اختيار الإستراتيجية التي يكون لها طريقة تقييم فعالة.
 - وفي ظل التدخل لمعالجة مشكلات النازحين -وفقاً لمنهجية التخطيط تحت ضغط- يمكن تطبيق الإستراتيجيات الآتية:
- ◀ التخطيط بالمشاركة: إشراك النازحين، قادة المجتمع، في مواجهة المشكلات.
 - ◀ إستراتيجية بناء التحالفات مع منظمات ومؤسسات أخرى محلية وإقليمية ودولية مهتمة بالعمل مع النازحين.
 - ◀ إستراتيجية تعزيز مستوى الوصول إلى الموارد والخدمات التي تساعد في حل المشكلات.

- ◀ إستراتيجية التدرج في الحلول: حلول إسعافية أولاً (خيام - مراكز مؤقتة)، ثم حلول انتقالية (بيوت جاهزة - دعم مجتمعات مضيفة).
- ◀ إستراتيجية إدارة وتطوير الموارد بفاعلية، وإعادة توزيعها برُشد.
- ◀ إستراتيجية استخدام أدوات تقنية مناسبة مثل الخرائط الرقمية وغيرها لرصد حركة النازحين ومصادر الخدمات والموارد.
- ◀ إستراتيجية تمكين النازحين من الحصول على الفرص التي تُمكنهم من إشباع احتياجاتهم.
- ◀ إستراتيجية الحماية الاجتماعية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

التكتيكات التي يتضمنها مدخل إطار تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:

التكتيكات هي أعمال محدّدة ومركّزة تهدف لتنفيذ الإستراتيجية. ويمكن استخدام التكتيكات التالية وفقاً لهذا المدخل:

- الحملات الإعلامية ويشمل: تثقيف النازحين حول كيفية الحد من آثار المشكلات التي قد يتعرضون لها. من خلال بعض طرائق نشر-المعلومات، الإعلانات، والملصقات، المطويات، المحاضرات، والخطوط الساخنة.
 - التوعية في مناطق إيواء النازحين: من خلال إرسال متخصصين في التوعية إلى مناطق إقامتهم للالتقاء بهم وجهاً لوجه.
 - التوعية المجتمعية: وتعتمد أكثر على الإطار الجماعي (مثل ورش العمل، والعروض، والمحاضرات... إلخ).
 - التعلّم من الأقران: من خلال تجارب ناجحة لأجهزة أخرى أو فرق عمل أخرى تعمل في نفس المجال.
 - التحرك المباشر: ويُستخدم لوصف مجموعة من الأعمال السياسية أو التحركات الإعلامية التي تتم لتسليط الضوء على قضية النازحين والمشكلات التي تواجههم.
- أدوار المخطط الاجتماعي في إطار تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:

يمكن للمخطط الاجتماعي القيام بمجموعة من الأدوار تتفق مع طبيعة المشكلات التي تواجه النازحين، وتتمثل في:

- الإسهام في صياغة أهداف خطة التدخل لمواجهة مشكلات النازحين.
 - تقدير الاحتياجات وترتيب أولويات التدخل.
 - التواصل مع المؤسسات والأجهزة المحلية والقومية المهتمة بقضايا النازحين لرسم صورة كاملة عن الجهود التي يمكن بذلها لاحتواء الآثار المترتبة على هذه القضايا.
 - الإسهام في اقتراح بدائل الحلول المناسبة لطبيعة الموقف، واختيار أفضل البدائل والحلول لتحقيق الأهداف المحددة.
 - ترجمة الخطط التي وضعت لمواجهة المشكلات إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ.
 - وضع إجراءات محددة لتنفيذ خطة التدخل لمواجهة المشكلات في مختلف قطاعات الخدمات.
 - تحديد المؤسسات والأجهزة التي يمكن أن تسهم في تنفيذ الخطة، وتحديد أدوارها في عملية التنفيذ.
 - توفير وإمداد النازحين بالمعلومات اللازمة عن طبيعة الخدمات والمساعدات المتوفرة والمؤسسات التي تقدمها وشروط حصولهم عليها، ومساعدتهم في الحصول عليها.
 - دراسة أثر تنفيذ خطة المساعدة على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنازحين.
 - إعداد تقارير حول الصعوبات التي واجهت عملية تنفيذ الخطة وما تضمنته من برامج ومشاريع واقتراح سُبل مواجهتها في الخطط المستقبلية.
 - إجراء الاستطلاعات الميدانية للتعرف على مدى ملاءمة البرامج والمشاريع وما تقدمه من خدمات للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنازحين.
 - تحليل نتائج الاستطلاعات الميدانية وإعداد التقارير اللازمة بهدف تطوير أو تعديل الخطط المستقبلية.
- مهارات المخطط الاجتماعي في إطار تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:
- لضمان التطبيق الفعال لمنهجية التخطيط تحت ضغط في الممارسة المهنية، يجب أن يتحلى الأخصائيون الاجتماعيون بمجموعة من المهارات المقترحة التي تعزز قدرتهم على تطبيق هذه المنهجية بكفاءة وفعالية. ومن أبرز هذه المهارات:
 - مهارة القدرة على العمل تحت ضغط واتخاذ قرارات سريعة.

- مهارة تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل كخيار إستراتيجي للتعامل مع مشكلات النازحين.
- مهارة التواصل والتفاوض.
- مهارة جمع وتحليل البيانات الميدانية بشكل سريع.
- مهارة وضع برامج قصيرة المدى.
- مهارة التقويم السريع للموقف.
- مهارات التفاعل والعمل مع جماعات النازحين ومُتخذي القرار.
- مهارات حشد الجهود واستشارة الرأي العام.
- مهارة تقييم الموقف تحت الظروف الضاغطة.
- مهارة صنع واتخاذ القرار في الظروف الحرجة.
- مهارة استثمار الموارد المتاحة.
- مهارة التفاوض والتسويق لحل المشكلة.
- المهارة في وضع وتنفيذ خطط الإغاثة.

القيم الموجهة للمخطط الاجتماعي إطار تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع

مشكلات النازحين:

- الاستعداد لمساعدة الآخرين.
 - الاستعداد لتحمل المخاطر.
 - الإيمان الشديد بالحاجات المعبر عنها من قبل النازحين.
 - قيم حقوق الإنسان (حق الإنسان في الحياة، الكرامة الإنسانية، حق تقرير المصير).
 - تحمل المسؤولية والإيثار.
 - احترام الوقت.
 - التعاون والعمل الفريقي.
 - الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين.
 - مراعاة الظروف الإنسانية الضاغطة بالتوازي مع المصلحة العامة.
- أساليب اتخاذ القرار الموجه للمخطط الاجتماعي في إطار تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:
- أسلوب المشاركة في صنع واتخاذ قرارات تُسهم في الحفاظ على حياة النازحين.

- توظيف المتاح من بيانات ومعلومات لصالح القرار الأمثل.
 - أسلوب القرار الفردي.
 - أسلوب القرار الجماعي.
 - أسلوب القرار الشفهي.
 - أسلوب القرار المكتوب.
 - أسلوب القرار المتكرر الروتيني.
 - أسلوب القرار المرتكز على النتائج التي تُعيد التوازن سريعاً.
- الأجهزة والمنظمات التي يمكن أن تُشارك المخططين الاجتماعيين في إطار تطبيق منهجية التخطيط تحت الضغط للتعامل مع مشكلات النازحين:
- السلطات المحلية في البلدان المضيغة للنازحين والمسؤولة عن وضع القوانين والاتفاقات الدولية موضع التنفيذ.
 - منظمات الأمم المتحدة المحلية والإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.
 - الهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية بتقديم الخدمات الصحية والإنسانية للاجئين والنازحين.
 - الهيئات والمؤسسات التطوعية المعنية بتقديم الخدمات الصحية والإنسانية للنازحين.
 - مؤسسات الأعمال التجارية ومؤسسات الحماية الاجتماعية.
 - ممثلو وسائل الإعلام المحلية والعالمية.
 - الشباب والأهالي المتطوعون للمساعدة.
 - القادة الطبيعيون ورجال الدين.
 - أعضاء وممثلون عن النازحين المستهدفين بالمساعدة.
- وعليه توصي الدراسة الحالية بعدد من **التوصيات**:
١. تبني الأقسام الأكاديمية للخدمة الاجتماعية في الجامعات في مناهجها تعليم منهجية التخطيط تحت ضغط، مما يساعد على اكتساب الطلاب أساساً معرفياً، وبالتالي سهولة وإمكانية تطبيقه مستقبلاً مع الحالات الحرجة.
 ٢. تبني منهجية التخطيط تحت ضغط بوصفها أحد منهجيات الخدمة الاجتماعية الفعالة، في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية للحالات الطارئة والحرجة.

٣. عقد ورش عمل، ودورات تدريبية وتوعوية، للأخصائيين الاجتماعيين في المملكة العربية السعودية، تشرح مفهوم التخطيط تحت الضغط وأهميته وأهدافه، وخطواته، واستراتيجياته، وأساليب استخدامه، وطرق تطبيقه.

٤. عمل دليل تطبيقي مفصل للإجراءات الخاصة بمنهجية التخطيط تحت ضغط مما يساعد ويسهل عمل الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلات النازحين.

البحوث المستقبلية:

تُعدّ هذه الدراسة الأولى من نوعها في المجتمع السعودي والعربي (في حدود علم الباحثة) التي تربط بين مشكلات النازحين ومنهجية التخطيط تحت ضغط باعتباره إحدى المنهجيات التي تضمن استمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية للنازحين المستحقين الفعليين ووفقاً لاحتياجاتهم الفعلية، وتوفيرها لهم بوقت قياسي، وتزويد من إمكانية حصول النازحين على الخدمات الاجتماعية بطريقة متكاملة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تساهم بشكل مباشر في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠، في ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ينبغي أن تركز البحوث المستقبلية على:

١. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في مجال منهجية التخطيط تحت ضغط للتدخل في مواجهة الأزمات المستقبلية.

٢. تطبيق واقع منهجية التخطيط تحت ضغط للتصدي للمشكلات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة.

المصادر والمراجع

١. أبو المجد، محمد. (٢٠٢٥). تخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية للاجئين في مصر، "اللاجئين السودانيين نموذجاً"، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان، ٨٦-٦٧، (١)٦.
٢. البنك الدولي. (٢٠١٤). تقرير عن التنمية في العالم - المخاطر والفرص. البنك الدولي.
٣. بوب ماتيوس، وليز روس. (٢٠١٦). الدليل العملي لمنهج البحث في العلوم الاجتماعية (المجلد الأول). (محمد الجوهري، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
٤. تركي، بهاء الدين. (٢٠١٥). المشكلات الاجتماعية المعاصرة، بيروت: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٥. توفيق، قمر. (٢٠٠٨). المشكلات الاجتماعية - مدخل نظرية - تجارب عربية - أساليب المواجهة، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق: دار الفكر.
٦. حنونة، جميل محمد. (٢٠٢٥). إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسراً، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ٣١(٢)، ٢٣٧-٢٦٦.
٧. دفع الله، خالد محمد. (٢٠١٦). أبحاث اللاجئين: إطار مفاهيمي ومنهجي. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية (١٤)، ٣٢.
٨. الديب، هدى. (٢٠١٥). الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع. مجلة إضافات، ٣١ (٣٢)، ٢٠٨-٢٢١.
٩. الزامل، الجوهرة. (٢٠١٦). التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث في المملكة العربية السعودية: دراسة مطبقة على المسؤولين والخبراء في الجهات ذات العلاقة بالأزمات والكوارث، المجلة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية السعودية، لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، (١١)، ١١٠-٦٣.
١٠. السروجي، طلعت، المدني، محمد. (٢٠٠٠). مناهج البحث في دراسات الخدمة الاجتماعية. القاهرة: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
١١. سليمان، عبد الرحمن. (٢٠١٤). مناهج البحث. القاهرة: عالم الكتب.
١٢. السيف، محمد. (٢٠١٨). مناهج البحث الكمية أو الكيفية في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة المتنبي.
١٣. الصوّاف، محمد. (٢٠١٦). مجتمع المخاطر والأزمات. تاريخ الاسترداد (١١-١٠/٢٠٢٥) من: <http://kenanaonline.com/users/drelsawaf/posts/834433>
١٤. عبدالنواب، خالد. (٢٠٢٣). دور الدراسات المستقبلية في الحد من الأزمات، مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، دراسات إستراتيجية، (١)، ١٢٧-١١٧.

١٥. عجوبة، مختار. (٢٠١١). نظريات الخدمة الاجتماعية وأخلاقياتها، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع.
١٦. الكردي، خالد. (٢٠١٤). الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة. مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، الفترة من (٢٦-٢٤ نوفمبر ٢٠١٤). الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٧. محمد، أحمد. (٢٠٢٤). الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح على الأسرة، دراسة حالة مراكز الإيواء بمحلية شندي في السودان، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٤٧-٢٦٤.
١٨. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١٠). اللاجئون في مصر-. القاهرة: مجلس الوزراء.
١٩. معجم المعاني الجامع. تاريخ الاسترداد: ١٠/٩/٢٠٢٥، من <https://www.almaany.com/ar/dict>.
٢٠. المعجم الوسيط. تاريخ الاسترداد (٢٠ ديسمبر، ٢٠٢٥)، من: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>.
٢١. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠١٦). الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. جنيف: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
٢٢. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠١٨). الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين. <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php>.
٢٣. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٤). تقرير الاتجاهات العالمية، جنيف، سويسرا.
٢٤. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٥). تقرير الاتجاهات العالمية، جنيف، سويسرا. <https://www.unhcr.org/ar/news/press-releases/number-people-uprooted-war-shocking-decade-high-levels-unhcr>.
٢٥. المليكي، محمد، والخوانساري، زمزم. (٢٠٢٠). النزوح القسري الداخلي في اليمن: الحجم، الاحتياجات والمعالجات الممكنة، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، جامعة ذمار، كلية الآداب، (٧)، ٢٦٦-١٩٥.
٢٦. المنظمة الدولية للهجرة. (٢٠٢٥). تقرير من المنظمة الدولية للهجرة- اليمن.

٢٧. منصور، حمدي وعويضة، سعيد. (٢٠١٠). نظرية الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مترجم نالكم باين، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٢٨. منظمة العمل الدولية. (٢٠٢٤). تقرير الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الأمم المتحدة.
٢٩. هريدي، أحمد. (٢٠٢٢). التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، (٣٧). ٢٤-١.
٣٠. يسين، السيد. (٢٠١٦). المجتمع الإنساني بين الأمن والخطر. تاريخ الاسترداد (١٧ من أكتوبر، ٢٠٢٥) من: <http://www.alhayat.com/article>

المراجع الأجنبية:

1. Ambrosino, R. & all. (2016). In *Social work and social welfare: an introduction*, fourth Edition. Belmont: Australia: Cengage Learning.
2. Abisheva, K. & Assylbekova, L. (2016). *Risk Management and Ethical Issues in Social Work*. 15th Anniversary Edition. 5-6.
3. Adelman, H. (2013). The Place Of IDP Research in Refugee Studies. *Researching internal displacemen*. 7-8..
4. Anastasia. M. Temitope. E. Willy. S. (2023). Making the case for policy interventions in disaster governance and management in Australia to better support internally displaced people. *International Journal of Disaster Resilience in the Built Environment*. 14(4), 471-494.
5. Bari, M. (2007). *Effective approaches to risk assessment in social work: An international literature review*. Edinburgh. The Scottish Government/https://www2.gov.scot/Publications/2007/08/07090727/0 Accessed 12/11/2018.
6. Bergkamp, L. (2016). The concept of risk society as a model for risk regulation – its hidden and not so hidden ambitions, side effects, and risks. 1275-1291.
7. Brown, L. (2010). *Balancing risk and innovation to improve social work practice* (4ed., Vol. 40). UK: The British Journal of Social Work.
8. Balakrishnan. B. (2022). Risk vs. risk; Planning and risk management in disaster-induced displacement and relocation. Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in regional planning in the graduate college of the university of Illinois at urbana-champaign. Urbana. Illinois. 3-333.
9. Chatterjee, A. & all. (2014). *Alternative Social Planning: A Paradigm Shift Developing an Inclusive, Healthy*. https://www.researchgate.net/profile. 6-7.
10. Cox, D. & Pawar, M. (2013). *International Social Work: Issues, Strategies, and Programs*. SAGE Publications, Inc.
11. Elizabeth, L. & Jeannie, L. (2006). The Assessment of Risk in the National Probation Service of England. *Journal of Social Work*, 3. 275–291.
12. Friend, J. & Hickling, A. (2011). *Planning Under Pressure -The Strategic Choice Approach* (Vol. Third edition). New York: Routledge. 1-21
13. Galpin, D. & Hughes, D. (2011). A joined up approach to safeguarding and personalisation: a framework for practice in multi-agency decision-making. https://www.researchgate.net. *Journal of Adult Protection*, 13(3).

14. Hatton, C. (2016). *How social workers can resist risks*. Retrieved 9 25, 2018, from <https://www.communitycare.co.uk>.
15. Internal displacement monitoring center. (2018). *NEW DISPLACEMENT BY CONFLICT AND DISASTERS*.
16. Iryna T., Olena K., Dimitrina K., Viktoriia S. and Yaroslava Y. (2021). The response strategy of social work with displaced families and the receiving community (within the context of sustainable development). National Academy of the National Guard of Ukraine. *Department of Socio-humanities*. 2-10.
17. International Organisation of Migration. (2018). *Glossary on Migration forthcoming*. https://migrationdataportal.org/?i=stock_abs.
18. Kemshall, H. (2010). *Risk, Social Policy and Welfare*. Buckingham: Open University Press.
19. Navicke, J. (2014). *Between a risk society and a welfare state: social risk resilience and vulnerability to poverty in Lithuania*. *Institute for Social and Economic Research*, <https://www.iser.essex.ac.uk/research/publications/working-papers/euromod/em4-14>.
20. Rarity, B. (2011). Risk assessment. *Business Information Review*, (4)(Vol 25). 259–261.
21. Roeser, S., & Pesch, U. (2016). An emotional deliberation approach to risk, Science, Technology and Human Values. *SAGE Journals*, 41. 274-279.
22. Seden, J. (2016). *Social work: risks, needs and balanced assessments* (Vol. 5). Milton Keynes: The Open University.
23. Webb, S. (2014). social work in risk society. *Social work and society Internayional online Journal*, 15(2).
24. Yamen. N. (2024). *An agile city? Tactical urbanism and responses to protracted displacement in the city of Amman*. Jordan: International institute for Environment and Development (IIED). 2-24.

Romanization of Resources

1. Abū al-Majd, Muḥammad. (2025). Takhtīṭ khadamāt al-ri'āya al-ijtimā'iyya lil-lāj'īn fī Miṣr, "al-lāj'īn al-sūdānīyīn namūdan. " *al-Majalla al-ʿilmiyya lil-Khidma al-Ijtimā'iyya, Kulliyya al-Khidma al-Ijtimā'iyya, Jāmi'at Aswān*, 6(1), 67–86.
2. Al-Bank al-Duwalī. (2014). *Taqrīr ʿan al-tanmiyya fī al-ʿālam – al-makhāṭir wa-al-furṣ*. al-Bank al-Duwalī.
3. Būb Mātiūs, Wālīz Rūs. (2016). *al-Dalīl al-ʿamali li-manāhiḥ al-baḥth fī al-ʿulūm al-ijtimā'iyya (al-majallad al-ʿawwal)*. (Muḥammad al-Jawharī, al-mutarjimūn). al-Qāhira: al-Markaz al-Qawmī lil-Tarjama.
4. Turkī, Bah' al-Dīn. (2015). *al-mushkilāt al-ijtimā'iyya al-mu'āṣira*. Dār al-Masīra lil-Nashr wa-al-Tawzī', Bayrūt.
5. Tawfīq, Qamar. (2008). *al-mushkilāt al-ijtimā'iyya – madākhil naẓariyya – tajārib ʿarabiyya – asālib al-muwājaha*. Dār al-Fikr, Dimashq, Sūriyā, al-ṭab'a al-ʿulā.
6. Ḥanūna, Jamīl Muḥammad. (2025). Istrāṭijīyyāt al-tadakhkhul al-miḥnī fī al-khidma al-ijtimā'iyya li-ḥall mushkilāt al-nāziḥīn qasran. *Majallat al-Dirāsāt al-Ijtimā'iyya, Jāmi'at al-Ulūm wa-al-Tiknūlūjiyyā*, 31(2), 237–266.
7. Al-Dīb, Hudā. (2015). al-Istib'ād al-ijtimā'i wa-mukhāṭiruhu 'alā al-mujtama'. *Majallat Idāfāt*, 31(32), 208–221.
8. Daʿallāh, Khālīd Muḥammad. (2016). Abḥāth al-lāj'īn: Itār mafhūmī wa-manahajī. *Majallat al-Manāra lil-Dirāsāt al-Qānūniyya wa-al-Idāriyya* (14), 32.
9. Al-Zāmil, al-Jawhara. (2016). al-Takhtīṭ li-muwājaha al-azmāt wa-al-kawārith fī al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Su'ūdiyya: Dirāsa muṭabbaqa 'alā al-mas'ūlīn wa-al-khubarā' fī al-jihāt dhāt al-ʿalāqa bi-al-azmāt wa-al-kawārith. *al-Majalla al-Ijtimā'iyya, Jāmi'at al-Imām Muḥammad bin Su'ūd al-Islāmiyya, al-Jam'iyya al-Su'ūdiyya li-ʿIlm al-Ijtimā' wa-al-Khidma al-Ijtimā'iyya*, (11), 63–110.
10. Al-Sarūjī, Ṭalāṭ, al-Madanī, Muḥammad. (2000). *Manāhiḥ al-baḥth fī dirāsāt al-khidma al-ijtimā'iyya*. al-Qāhira: Markaz Nashr wa-Tawzī' al-Kitāb al-Jāmi'i.
11. Sulaymān, Abd al-Raḥmān. (2014). *Manāhiḥ al-baḥth*. al-Qāhira: 'Ālam al-Kutub.
12. Al-Sayf, Muḥammad. (2018). *Manāhiḥ al-baḥth al-kammiyya aw al-kayfiyya fī ʿIlm al-Ijtimā' wa-al-Khidma al-Ijtimā'iyya*. al-Riyāḍ, al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Su'ūdiyya: Maktabat al-Mutanabbī.
13. Al-Ṣawwāf, Muḥammad. (2016). *Mujtama' al-makhāṭir wa-al-azmāt*. Ta'rīkh al-istirdād 10/11/2025 min: <http://kenanaonline.com/users/drelsawaf/posts/834433>
14. 'Abd al-Tawwāb, Khālīd. (2023). Dawr al-dirāsāt al-mustaqbaliyya fī al-ḥadd min al-azmāt. Markaz al-Dirāsāt al-Istrāṭijīyya lil-Quwāt al-Musallaḥa. *Dirāsāt Istrāṭijīyya*, (1), 117–127.

15. 'Ajūba, Mukhtār. (2011). *Nazariyyāt al-khidma al-ijtimā'iyya wa-akhlaqiyyātuhā*. al-Kharṭūm: Dār 'Izza lil-Nashr wa-al-Tawzī'.
16. Al-Kurdī, Khālid. (2014). *Al-Ḥimāya al-ijtimā'iyya wa-al-tanmiyya fī zil al-mutaghayyirāt al-rāhina*. Mu'tamar al-Ḥimāya al-ijtimā'iyya wa-al-tanmiyya, 24–26 November 2014. al-Riyāḍ: Markaz al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth. Jāmi'at Nā'if al-'Arabiyya lil-'Ulūm al-Amnīyya.
17. Muḥammad, Aḥmad. (2024). Al-Āthār al-ijtimā'iyya wa-al-iqtisādiyya lil-nuzūḥ 'alā al-'Usra: Dirāsa ḥāla markaz al-'Iwā' bi-Muḥalliyat Shandī fī al-Sūdān. *Majallat Jāmi'at Umm Durmān al-Islāmiyya, al-Sūdān*, 247–264.
18. Markaz al-Ma'lūmāt wa-Da'm Itikhādh al-Qarār. (2010). *al-Lāj'īn fī Miṣr*. al-Qāhira: Majlis al-Wuzarā'.
19. Mu'jam al-Ma'anī al-Jāmi'. Ta'rīkh al-istirdād: 10/9/2025, min: <https://www.almaany.com/ar/dict>
20. Al-Mu'jam al-Wasīṭ. Ta'rīkh al-istirdād 20 December 2025, min: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>
21. Al-Mufawwaḍiyya al-Sāmiyya li-al-Umam al-Muttaḥida li-shu'ūn al-lāj'īn. (2016). *al-Ittijāhiyya al-khāṣṣa bi-waḍ' al-lāj'īn*. Jeneva: Maktab al-Mufawwaḍ al-Sāmī li-Huqūq al-Insān.
22. Al-Mufawwaḍiyya al-Sāmiyya li-al-Umam al-Muttaḥida li-shu'ūn al-lāj'īn. (2018). *al-Istijāba al-iqlīmiyya lil-lāj'īn al-sūriyīn*. <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php>
23. Al-Mufawwaḍiyya al-Sāmiyya li-al-Umam al-Muttaḥida li-shu'ūn al-lāj'īn. (2024). *Taqrīr al-ittijāhāt al-ālamīyya*. Jeneva, Sūwissra.
24. Al-Mufawwaḍiyya al-Sāmiyya li-al-Umam al-Muttaḥida li-shu'ūn al-lāj'īn. (2025). *Taqrīr al-ittijāhāt al-ālamīyya*. Jeneva, Sūwissra.
25. Al-Malikī, Muḥammad, wa-al-Khulānī, Zamzam. (2020). al-Nuzūḥ al-qasrī al-dākhilī fī al-Yaman: al-ḥajm, al-iḥtiyājāt wa-al-mu'ālījāt al-mumkina. *Majallat al-Ādāb lil-Dirāsāt al-Nafsiyya wa-al-Tarbawīyya, Jāmi'at Dhimār, Kulliyya al-Ādāb*, (7), 195–266.
26. al-Munazzamah al-Dawlīyah lil-Hijrah. (2025). taqrīr min al-Munazzamah al-Dawlīyah llhjt-al-Yaman.
27. Manṣūr, Ḥamdī, wa-'Uwayḍa, Sa'īd. (2010). *Nazariyyat al-khidma al-ijtimā'iyya al-mu'āṣira*. Mutarjim Nalkum Bain, al-Iskandariyya: al-Maktab al-Jāmi'ī al-Ḥadīth.
28. Manẓamat al-'Amal al-Dawlīyah. (2024). *Taqrīr al-Mīthāq al-Ālamī bi-sha'n al-lāj'īn*. al-Umam al-Muttaḥida.
29. Huraydī, Aḥmad. (2022). al-Takhtīṭ li-idārat al-makhāṭir al-ijtimā'iyya fī al-munazzamāt ghayr al-ḥukumiyya. *Majallat al-Qāhira lil-Khidma al-Ijtimā'iyya*, (37), 1–24.
30. Yūsīn, al-Sayyid. (2016). *al-Mujtama' al-insānī bayn al-amn wa-al-khaṭar*. Ta'rīkh al-istirdād 17 October 2025 min: <http://www.alhayat.com/article>